

رؤى حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني

Israel's Inelegant Options in Judea and Samaria: Withdrawal, Annexation, and Conflict Management

يعقوب عميدور

موجز

رغم ما يبدو من عدم إشراف النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على الحل قريبا، إلا أنه من الجدير الاعتناء بمسألة الطريق السليم مبدئيا لإنهائه، بهدف رسم السياسة الراهنة بما يتناسب مع الحل المفضل مستقبلا.

ثمة من منظور الجمهور اليهودي في إسرائيل خياران أساسيان للحل:

أ. إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وهو الحل الذي يضمن أنه في حال استمر النزاع، فإنه سيدور بين كيانين سياسيين سياديين، على أن يكون الاتفاق الموقع بينهما في ختام المفاوضات المفضية إلى هذا الحل هو الأساس الذي تعتمد عليه العلاقة الجديدة.

ب. تطبيق السيادة الإسرائيلية على كافة أراضي يهودا والسامرة وإيجاد دولة ثنائية القومية (عمليا)، علما بأن هناك عدة رؤى بالنسبة لمنح جنسية للفلسطينيين من سكان الأراضي التي ستخضع للضم، تتراوح بين المواطنة الإسرائيلية الكاملة والجنسية الأردنية.

ثمة أيضا احتمال (يبدو جد معقول) في استمرار الوضع القائم، أي استمرار حكم السلطة الفلسطينية لغالبية السكان الفلسطينيين في يهودا والسامرة، وهو أمر يرى العالم أنه وضع متواصل من الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار سيطرة حماس على غزة (والتي يحمل جزء من العالم إسرائيل مسؤولية استمرار أوضاعها الصعبة)، دون إقامة دولة فلسطينية. ولكن يبدو أنها حالة مؤقتة ستظل الضغوط تمارس لتغييرها وحسم الأمور في هذا الاتجاه أو ذلك، وعليه، فإن دوام الوضع القائم يحتم هو الآخر مناقشة ما سيحدث بعد انتهائه.

سيتم حسم المسألة من مواطني إسرائيل اليهود على مستويين اثنين:

المستوى الأيديولوجي، حيث سيقوم موقف اليمين على تعذر تخلي شعب عن أرض أجداده لمجرد صعوبة التثبيت بها، بل إنه التخلي عن الحق يعني التخلي عن المبرر أيضا، ما سيزيل المبرر الوحيد لإقامة الدولة اليهودية في هذه المنطقة، إذ إن "الصهيونية" لا معنى لها بدون "صهيون". أما الراجيون في حل الدولتين فيقولون بأن الاحتلال مفسد وغير أخلاقي ويضرب الحقوق الفلسطينية في الصميم، ويحول إسرائيل إلى "دولة سجانين" سيطالها التآكل من الداخل، لأن المجتمع اليهودي ستصرعه "تفاهة الاحتلال" حتما.

المستوى العملي، حيث سيؤكد الراجيون في دولتين استحالة قيام دولة ديمقراطية يحرم من جنسيتها مليونان ونصف فلسطيني، أما في حال منحهم الجنسية، فلن تعود دولة يهودية، لو أمكن أصلا بقاء الدولة وفيها مثل هذه الأقلية السكانية. وفي المقابل سيقول أنصار "أرض إسرائيل الكاملة" بأن إنشاء دولة فلسطينية سيأتي بحماس أو بداعش إلى باب بيتنا، ليصبح ما يستطيع حزب الله عمله هو نقطة في بحر قياسا بما ستفعله مثل هذه الدولة الفلسطينية على الطرف الآخر من الخط الأخضر، وعلى مسافة كيلومتر واحد من الكنيست وعشرين كيلومترا من تل أبيب.

يتضمن التحليل الوارد أدناه مقولات الطرفين، ليتوصل إلى أن اليمين لا يملك حلا حقيقيا للمسألة السكانية، فيما لا يملك اليسار حلا جيدا للتهديد الأمني، ليتوجب اختيار أهون الخطين، فالأمور ليست بالصحيح وغير الصحيح، بل بتفضيل خطر على آخر.

لذلك من الضروري أن يكون الحل الذي تختاره قيادة الدولة هو ما يجمع حوله أكبر عدد ممكن من السكان، فكلما ابتعد الشعب عن الانشقاق، كان أفضل، لأن الحل أيا كان سيضع تحديا مستقبليا صعبا أمام إسرائيل.

عما قريب ستحتفل إسرائيل بالذكرى الخمسين لحرب الأيام الستة. ومن المتوقع أن يعبر الحنين إلى ما قبل تلك الحرب وعهد "دولة إسرائيل الصغيرة الطيبة" عن نفسه بقوة مضاعفة، وسوف يكون التعبير عنه واضحا وله أسبابه الموجبة ظاهرا، لا سيما عند النخب القديمة، فيما سيحفل الإعلام بالوصف المبالغ فيه لخير تلك الأيام وبراءتها، خصوصا إذا قورنت بالفترة الراهنة. وسوف يتم التأكيد بأن التغيير إلى الأسوأ راجع إلى "الاحتلال" باعتباره ظاهرة سلبية تقوض أركان دولة إسرائيل. ومن المرجح أن يكون ذلك هو الملمح الأهم من ملامح حنين المؤسسة القديمة والإعلام الحالي، واللذين سيهملان الإشارة إلى كون المقولة الشعبية الراجحة آنذاك وعشية حرب الأيام الستة تقول "نرجو ألا ينسى آخر المغادرين للبلاد إطفاء الضوء". وستكون من بين هذه النخبة قلة من الناس، إن وجدوا أصلا، تشير إلى أنه لصغر إسرائيل وضيق خاصرتها، كانت إسرائيل عشية تلك الحرب تعيش أجواء مشحونة، حيث لم يكن الجميع متأكدين من بقاء الدولة المناهزة لسن التاسعة عشرة بعد الحرب التي كانت تشرف عليها. وللسبب ذاته، أي التشجع بتاريخ تلك الأيام، ينظر أن يذهب الجناح اليميني للمجتمع الإسرائيلي الراهن بعيدا في وصف مشاعر الهلع التي كانت تسود آنذاك، تشديدا على مدى مساهمة توسع دولة إسرائيل في أمنها، حيث سيقول إن "الاحتلال" قد خلص إسرائيل من الإبادة، بل سيؤكد اليمين أهمية العودة إلى بلاد الأجداد ركيزة وجودنا، وكان إسرائيل لم تكن حتى قبل حرب الأيام الستة في مرحلة من نمو القوة والعافية يحدها شعور قوي بالتجدد، رغم صغر البقعة التي كانت تحت حكمها آنذاك. إن كتيبة المظليين التي كنت أخدم فيها باعتباري مقاتلا حديث العهد لم تعثرها أجواء من الخوف، إذ كنا واثقين بالأا عقبة ستعترض سيلنا، وكنا نركن إلى قادتنا ونعتمد على قدراتنا، ولكن قيادة الجيش لم يكن جميع أعضائها يشعرون نفس شعورنا، إذ كان منهم من يخشى كثيرا، وعلى رأسهم رئيس الأركان، ناهيك عن الكثير من المدنيين.

أما اليوم، فقد بات واضحا أن حرب الأيام الستة كانت معلما كثير الأهمية في مسيرة اعتراف الدول العربية بحقيقة وجود دولة إسرائيل وقتها، كما أصبح العالم قاطبة في أعقاب تلك الحرب يوقن، مثله مثل الكثيرين داخل المجتمع الإسرائيلي، أن العرب لن يقدرُوا على إبادة إسرائيل عسكريا (أما الإقرار النهائي بالأمر، فقد جاء عقب حرب يوم الغفران، أي بعد ذلك بست سنوات). كانت نتائج حرب 1967 قد غيرت الأجواء وزادت المواطن الإسرائيلي والجاليات اليهودية في أنحاء العالم ثقة بالنفس وفخرا بها (ربما كان زائدا عن الحاجة).

ومن اللافت أنه وجدت قبل حرب الأيام الستة في هوامش المجتمع الإسرائيلي مجموعة صغيرة من "خريجي" منظمة "إيتسل" ("المنظمة العسكرية الوطنية"، وكانت الجناح العسكري لحركة "حيروت" اليمينية) تألفت من بعض أعضاء حركة "حيروت" وعدد آخر من أعضاء حركة "ليحي" السابقة خارج حركة "حيروت"، كان أعضاؤها يتمسكون بمقولة "الأردن له ضفتان" (بمعنى أن الضفتين لليهود لا لأحد غيرهم)، وكان منهم من يكتفي بوجود العودة إلى ما أقله القدس الشرقية وفي قلبها جبل الهيكل، وأقاليم التوراة في يهودا والسامرة، أي ما كان العالم يسميه "الضفة الغربية". وحين كان بعض هؤلاء (وكانوا قلة) يصعدون جبل صهيون للإشارة والتذكير والحنين إلى جبل الهيكل والذي لم يكن يبدو منه من هناك سوى طرف مذهب من قبة الصخرة، لم يكن من ضمنهم أبناء الصهيونية المتدينة، والذين كانوا على أكثر تقدير يتحدثون عن "غوش عتسيون" ويشيرون من منطقة "رامات راحيل" إلى الشجرة البيتية المتبقية بعد خراب القرى اليهودية لغوش عتسيون إبان حرب الاستقلال عام 1948.

وقد تغيرت الأوضاع بعد حرب الأيام الستة، وبوتيرة أسرع بعد حرب يوم الغفران، والتي أنبتت حركة دينية ذات صبغة مسيحية قوية، هي حركة "غوش إيمونيم"، والتي كانت تعتبر تحرير القدس وأقاليم التوراة خطوة أخرى هامة في "مسيرة الخلاص"، محولة "الاستيطان" في تلك المناطق إلى القلب النابض للفعل الديني والاجتماعي.

وقد أخذت هذه المسيرة تزداد قوة بعد حرب الأيام الستة بعشر سنوات، وبعد التحول السياسي الذي مرت به إسرائيل عام 1977، حيث انتقلت مقاليد الحكم إلى اليمين العلماني برئاسة مناحيم بيغن، والتحالف المعقود بينه وبين حزب "مفدال" الديني القومي، (والذي انحدر منه مؤسسو "غوش إيمونيم"، الذين جعلوا الحزب أكثر ميلا إلى يمين الخارطة السياسية) تمهيدا لتشكيل الائتلاف الحكومي.

منذ أول لحظة كان في إسرائيل من يقولون بأنه من الواجب تمكين سكان تلك المناطق، أي الفلسطينيين، من تأسيس دولة مستقلة، ومن ضمن ما قاله هؤلاء أن ضم هذا العدد الكبير من العرب إلى إسرائيل سيكون بمثابة كارثة، ولكن لم يجمع منهم الفعل بالكلمة سوى قلة حتى من بين أنصار اليسار الإسرائيلي، وهي أقلية لم تتمكن من إقناع العديد من الناس، بل كان دعاة الدولة الفلسطينية المستقلة يحسبون على "اليسار الراديكالي" وكان نصيبهم من الرأي العام الإسرائيلي صغيرا، وإن كانوا يعتبرون تحديا كبيرا للمجتمع بفضل نوعية ما كانوا يسوقون من حجج ومقولات تبرر موقفهم.

وطوال سنين غير قليلة كان واضحا أن ما أثاروه من حجج ضد استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأرض لم يقنع معظم الإسرائيليين، ومن أسباب ذلك أن أحدا لم يكن على استعداد ل "دفع الثمن"، أي تقديم المقابل السياسي لقاء هذه المناطق. إذ ظلت قرارات مؤتمر الخرطوم لسنة 1967 تذكر برفض العرب لمشروع التقسيم الأممي لسنة 1947، ما سمح لإسرائيل بالعمل بما كان يبدو في ذلك الوقت مصلحة إسرائيلية، دون اعتبار للجانب العربي، والذي لم يكن على استعداد أصلا لمجرد الحديث مع مندوبين عن دولة إسرائيل. لقد ظل الشعور بأن "لا شريك" يقرر رؤية العديد من الإسرائيليين

لسنوات، ما مكن "غوش إيمونيم" (والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، لا سيما بعد عام 1977) من توسيع الاستيطان في يهودا والسامرة بدون معارضة جدية تقريبا من الرأي العام، ولا حتى من جانب معارضي المزاج المسيحاني لـ "غوش إيمونيم".

وعلى مر الأيام والسنين بات حل "الدولة الفلسطينية" باعتباره وسيلة لتجنب حكم ملايين الفلسطينيين الذين كانوا سيجعلون اليهود لن يعودوا هم الأغلبية في دولة إسرائيل، أمرا يقبل به وسط الخارطة السياسية للمجتمع اليهودي، وذلك عندما تبناه حزب "مباي" التاريخي، وبشكله المعروف بـ "حزب العمل". ولكن هذا التغيير لم يكن له أي انعكاس عملي يتمثل في الفصل بين الشعبين، وذلك لعدم تكون أي إطار جدي للتفاوض بين الطرفين وغير ذلك.

وفي سنة 1993، وإثر التوافقات المبدئية التي تم التوصل إليها بين ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل (برئاسة رئيس الأركان الأسبق يتسحاق رابين) في أوسلو، بات يبدو أن الأمور تسير باتجاه تحول جذري، ولكن خلال عملية تطبيق الاتفاق أقدم الجانب الفلسطيني على ارتكاب اعتداءات إرهابية قاسية زاد عدد ضحاياها عما سقط قبل التسوية التاريخية التي كانت قد تمت ظاهرا في أوسلو. إن مسيرة أوسلو تمثل فشلا ذريعا باهظ الثمن، وقد حمل الفلسطينيون إسرائيل مسؤولية فشلها، ولكن هذا المقال ينصب على الجانب الإسرائيلي، ومن هذه الناحية يمكن الإقرار بشكل لا لبس فيه بأن فشل مسيرة أوسلو قد ساهم في كون المصاعب التي تعترض سبيل التوصل إلى اتفاق شامل مع الفلسطينيين قد ازدادت، فبعد أن اتضحت للإسرائيليين بهظ ما كلفهم به خطأ أسلو من دماء، يصعب العودة إلى تحرك من شأنه أن يكلفهم ثمنا مماثلا بل أكبر خطورة. ورغم تبني رئيس الحكومة الإسرائيلية عن الليكود بنيامين نتنياهو خلال السنوات الأخيرة فكرة الدولتين، إلا أنه لم يتغير شيء على الأرض بالفعل.

وعلى خلفية الحالة الراهنة المشار إليها هنا تم تأليف هذه المقالة بعد توقيع اتفاق أوسلو بثلاثة وعشرين عاما وقبل أشهر من الذكرى الخمسينية لحرب الأيام الستة.

لن يطال هذا المقال مسألة أسباب تكوّن الجمود الحالي ومن يقع عليه اللوم في ذلك، لكونها تستلزم بحثا تاريخيا متعمقا لم يتم إجراؤه حتى الآن.

أما السؤال الذي يتناوله هذا المقال فهو: "ما الأفضل بالنسبة لإسرائيل في الظروف الحالية؟ هل المضي في الطريق المفضي إلى دولة واحدة ثنائية القومية تمتد بين نهر الأردن والبحر المتوسط، أم من الأفضل السعي لتقسيم البلاد، أي تأسيس دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة إلى جانب دولة إسرائيل.

لقد تم تأليف هذا المقال تمهيدا للمباحثات الكثيرة المتوقعة في الفترة القادمة، ولكي يضع على الطاولة بشكل واضح وحاد حجج الطرفين وبراهينهما في الجدل القاسي الذي يمزق المجتمع اليهودي في البلاد والعالم.

وإن لم أكن أزعم أن واحدا من الخيارين المشار إليهما ممكن التحقيق اليوم أو سيمكن تحقيقه في المستقبل القريب، إلا أنني أقول إن المسألة قيد البحث مسألة مبدئية لا صلة بينها وبين مدى واقعية الحلول في المستقبل المنظور. ومن المهم التأكيد أنه حتى من لا يرى أي احتمال للتوصل إلى اتفاق في المستقبل القريب، عليه الإجابة على هذا السؤال ولا يستطيع تجنبه، ذلك أن الإجابة عليه يجب أن تؤثر منذ اليوم على سلوك إسرائيل على الأرض (ولا سيما سياسة البناء في المستوطنات، مع أن الأمور لا تقتصر عليها).

والمشكلة معقدة لكون الحالة غير سهلة، وتتخللها عوامل تاريخية وأخلاقية ودينية وسكانية وقانونية وثقافية واجتماعية. ومن أسباب تعقيد المشكلة كون قصة اليهود أمام الفلسطينيين قصة متميزة، إذ ليس في الوجود باستثناء اليهود شعب ادعى أو يدعي ملكية وسيادة بقعة من الأرض كان قد طرد منها أو تركها قبل نحو ألفي سنة. إن النزاع مع الفلسطينيين مرجعه، وكما حدد ذلك زئيف جابوتنسكي ضمن مقاله "الجدار الحديدي" لعام 1923، إلى طبيعية أن يرفض المحليون وصول غرباء إلى بلادهم، بل غرباء يبعون السيطرة على أجزاء من البلاد أو على البلاد بكاملها. إن اليهود "غرباء" في نظر الفلسطينيين ومن الجدير استيعاب هذه الحقيقة الأساسية، لأنه بغياب هكذا استيعاب يميل المرء إلى تبني الحلول الوهمية التي تقود عند افتضاح ما تحمله من أوهاام واهية إلى حالة أسوأ تعود إلى خيبة الأمل أمام الواقع المرير.

يتألف النزاع القائم بين إسرائيل والعرب عامة والفلسطينيين خاصة من عدة طبقات، أهمها الطبقة القومية، أي النزاع بين اليهود والفلسطينيين حول السيطرة على بقعة من الأرض، ولكن الطبقة الدينية لا تقل أهمية، بل قد ازداد وزنها كثيرا خلال السنوات الأخيرة (وقد ذكر أحد محدثي مسيرة أوسلو أنه ورفاقه لم يقيموا لها أي اعتبار). فالإسلام ينظر إلى أرض ما يسمى "دولة إسرائيل" جزء من "أرض وقف" لا يجوز بحال من الأحوال أن يرضى المسلمون بسيطرة أبناء ديانة أخرى عليها، علما بأن عين هذه الحجة معكوسة كثيرا ما يرد على لسان الطرف اليهودي. هذه الحجج الدينية تزيد النزاع إشكالية، إذ يستحيل أن يتخلى مؤمن عما أمره به ربه. ولكن هناك عاملا أكثر شمولاً يتجاوز العامل القومي والديني، وهو نزاع اليهود في بلادهم مع "الأمة العربية" الممتدة من مضيق جبل طارق حتى إيران، وتعتبر دولة إسرائيل إسفيناً دق في وسطها ليشطرها شطرين، حيث أصبح، ولأول مرة منذ استيلاء الإسلام على المنطقة في القرن السابع، من المتعذر

الانتقال من مغرب الأمة العربية إلى مشرقها ذهاباً أو إياباً، لوجود الدولة اليهودية في المنطقة. إن "الأمة العربية" عاجزة عن التسليم بهذه الحقيقة المدمية التي ضربتها في الصميم. وفي العصور الأخيرة لحق بهذه الطبقة بُعد آخر، يتمثل في كون النزاع الإسرائيلي الفلسطيني جانبا آخر من جوانب شعور المسلمين العميق بالغضب والتذمر، ولا سيما العرب، نحو الغرب الذي يتجاهل أهمية العرب التاريخية ويقزم ما قدموه للإنسانية ويغض الطرف عن مصالحهم، بل وفي رأي الكثيرين يهين دين محمد. ومن هذا المنظور يمثل الكفاح الفلسطيني مظهراً آخر من مظاهر النضال العنيف، والعدل في رأي العديد من المسلمين، لنيل اعتراف العالم الغربي، كما يتجلى ذلك في الدول الأوروبية وغيرها من دول العالم. وفي هذا السياق يُنظر إلى إسرائيل سواء من محيطها أو من نسبة ملموسة من مواطنيها اليهود، على أنها "تغراً" من تغور الغرب. وقد قال لي مؤخراً رئيس سابق لإحدى الحكومات الأوروبية إنه الآن فقط بات يدرك مدى أهمية إسرائيل في وقف تقدم الإسلام الراديكالي الذي يهدد قارته أيضاً. وإن كان الشخص يعتبر قوله إيجابياً بنم عن الاعتراف بقيمة إسرائيل بالنسبة للغرب، إلا أن المقولة عينها هي ما يثير حفيظة عدد غير قليل من العرب والمسلمين.

من المهم التأكيد أنه خلافاً لما يراه الكثيرون، وعلى الأخص بعض قادة العالم الغربي، فإن الاتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين لن يجدي إطلافاً في حل أي من المشاكل التي تثقل كاهل الشرق الأوسط، إذ إن ما يشعل المنطقة اليوم يعود إلى النزاع التاريخي الذي عاد واستعر بين الشيعة والسنة، وإلى الصراع الوجودي الدائر حول روح الشرق الأوسط بين جهات في الإسلام الراديكالي وبين المؤسسة العصرية ممثلة بالدولة ومؤسساتها والجيش والقضاء المدني. وانضم إلى ما سبق، وفي جميع الدول العربية تقريباً، عنصر آخر جوهري وشديد الانعكاس على تدهور أوضاع المنطقة وتعقدها، يعود في معظمه إلى عجز غالبية دول المنطقة عن تمكين مواطنيها وأجيالهم القادمة من العيش الكريم والأمن، في الوقت الذي يعيشون فيه، وإلى هذا الحد أو ذاك، وتحت حكم مستبد، عيشاً صعباً مهيناً. هذه المشاكل لن تنتهي إلى الحل إثر توقيع اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين، ما يجدر معه مناقشة هذا الاتفاق والحكم على حيثياته في السياق الضيق والدقيق لما سوف يكون له من تأثير على حياة الفلسطينيين والإسرائيليين دون غيرهم، علماً بأن التأثير الوحيد للاتفاق خارج إطار هذه العلاقات، قد يمتد إلى العلاقات بين إسرائيل والدول العربية السنية الراجية في حفظ الوضع القائم وتبحث عن سند قوي في المنطقة. أما الوهم الكاذب المتمثل في أن الاتفاق سيخفف عن كاهل الشرق الأوسط، كما "الوعد" بأنه سيفضي إلى علاقة مختلفة بين إسرائيل وبين بعض الدول العربية، يضران مسار الأمور بين إسرائيل والفلسطينيين، علماً بأن الفلسطينيين، واعتماداً على هذا المفهوم التبسيطي والخطأ، وظناً منهم أن مفتاح مستقبل علاقات إسرائيل مع الدول العربية وحل مجمل مشاكل الشرق الأوسط موجود لديهم، راحوا يرفعون الثمن الذي يطالبون إسرائيل بدفعه، موقنين بأنهم هم من يمسك بمفتاح التغيير، ولذلك يستحقون أكثر، لا أقل، بل رأوا أن العالم لا بد أن يضغط على إسرائيل لكي تزداد مرونة أمام ما ينسب للاتفاق من تأثير واسع النطاق، وعليه، فليس ثمة ما يستدعي زيادة المرونة الفلسطينية. هكذا يحول التقييم الخطأ لمغزى الاتفاق دون مجرد التوصل إلى الاتفاق. ومن السخرية أن تقل فرص تحقيق الاتفاق كلما تم الإسراف في وصف أهميته وما يتمتع به من تأثير.

إن ما أشير إليه أعلاه من تعقيد الوضع ليس إفراطاً في التشاؤم ولا هو إفراط في التفاؤل، بل إنه واقع يجب الإقرار به تمهيداً لأي نقاش جاد لإمكانيات الحل وقدرته على الصمود.

منذ حرب الأيام الستة يقول البعض بأن المشكلة يمكن حلها عبر تسليم المناطق المحتلة (أو المحررة) في عام 1967 إلى حكم فلسطيني. ويقضي هذا المنظور بأن إنشاء دولة فلسطينية (ولأول مرة في التاريخ، لوجوب التأكيد أنه لم توجد يوماً أي دولة فلسطينية) من المفروض فيه حل المشكلة أو أقله نقلها إلى مجال آخر أهون بالنسبة لإسرائيل. ولكن هؤلاء يتجاهلون كون منظمة التحرير الفلسطينية قد تأسست وعملت ضد دولة إسرائيل منذ عام 1964، أي قبل حرب الأيام الستة، ولا شك في أن الفلسطينيين لم تقتصر مراميمهم على أراضي الضفة الغربية وغزة والتي كانت تحتفظ بها مصر والأردن، بل لم تكن أية جهة عربية تعترف بإسرائيل في حدود العام 1949، ولا كانت ترى وجوب تأسيس دولة فلسطينية تقتصر أراضيها على الضفة الغربية وغزة. بل إن عدداً غير قليل من اللقاءات وفي مختلف أنحاء العالم مع مفكرين فلسطينيين يعتبرون معتدلين نسبياً، لمجرد قبولهم باللقاء والتحدث مع الإسرائيليين، قد دل على اعترافهم بأن المشكلة الأعمق عندهم تكمن في الخسارة المروعة التي تكبدها الفلسطينيون عام 1948 عبر "النكبة"، والتي يرون أنها تعادل المحرقة اليهودية. وبعبارة أخرى، إن المشكلة الحقيقية التي تقض مضاجعهم تتمثل في مجرد تأسيس دولة إسرائيل لا حجمها، وهو أيضاً أمر يجدر تذكره منعاً للانجراف وراء حل يتجاهل المشاكل الناشئة عن "النكبة" مقابل اتفاق لا يشمل سوى مشاكل "النكسة".

ومع ذلك، فإن جابوتنسكي قد أكد أن "الجدار الحديدي" وإن كان مرحلة ضرورية، إلا أنها ليست المرحلة النهائية في مسار النزاع، إذ بعد أن تكون قد أدت دورها، بمعنى أنها ستكون قد جعلت العرب يتخلون عن فكرة إبادة التجمع اليهودي في أرض إسرائيل، سيصبح من الواجب مناقشة حل يمكن الشعبين من العيش جنباً إلى جنب. فهل أكمل الجدار الحديدي دوره؟ أم إن العرب لا يريدون الاتفاق إلا لإجادة الاستعداد للمرحلة القادمة من إبادة إسرائيل؟ لا شك أن هذا تساؤل مهم سيرد ضمن اعتبارات الأطراف باعتباره عاملاً مؤثراً.

إنني في معرض هذا المقال لن أعبر عن رأيي في الحل "السليم" للنزاع اليهودي الفلسطيني، بل ليس من المؤكد إطلاقاً وجود حل يشمل غالبية المشاكل المستقبلية للطرفين. وسوف أحاول لاحقاً تمثيل الحجج الأساسية للمقاربتين القائمتين إلى الحل الممكن، وهو الحل الذي يفترض فيه نقل النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين إلى صعيد آخر، وهو العلاقة بين مجموعتين من المواطنين في دولة واحدة، أو العلاقة بين دولتين. وبعبارة أخرى: ضم الضفة الغربية إلى دولة إسرائيل، أو إقامة دولة فلسطينية بجوار إسرائيل.

وسوف لا أتحدث عن غزة، مقصراً حديثي على الضفة الغربية، لكون غزة خاضعة للسيادة الفلسطينية شبه الكاملة. على أنه من الواضح أن الحاجة تقتضي الاهتمام بغزة بحد ذاتها أو كجزء آخر ينضم إلى التسوية في الضفة الغربية، ولكن مناقشة مستقبلها لا تفيد سوى في إدخال "الشوشرة" التي تعرقل العناية بالحل في الضفة الغربية، والذي هو في غنى عن زياد تعقيده. وسوف يركز الحديث في معظم أجزاء هذا المقال على عرض الاحتمالين المبدئيين، أملاً في أنني سأستطيع الكتابة على نحو لا يكشف عن رأيي الشخصي إطلاقاً خلال استعراضى لمختلف المواقف والآراء. ثمة من يقول إنه منذ اتفاق أوسلو، والذي سمح للفلسطينيين بإدارة شؤونهم بأنفسهم، أصبح الفلسطينيون يتمتعون بنوع من الاستقلال، باستثناء الشؤون الأمنية التي بقيت لدى إسرائيل. أرى أنه تعريف للحد الأدنى من الاستقلال، وأن الشعور الذاتي للفلسطينيين بأنهم شعب تحت الاحتلال له ما يبرره، رغم كون الاحتلال جزئياً للغاية من الناحية العملية. وإلى حين حل النزاع سيكون من الواجب اتخاذ قرار حول ما يجب عمله لدفع المصالح الإسرائيلية خلال مرحلة قد تطول إلى حد بعيد جداً، ولكن من المهم إدراك أن عرقلة القدرة على التوصل إلى اتفاق لا يسمح بتأجيل القرار الخاص بما هو العمل الأكثر سلامة الواجب القيام به في نهاية المطاف، أي ما هو نوع الاتفاق الذي ستسعى إسرائيل له، فمن أجل التصرف السليم حاضراً يجب اتخاذ القرار في الوقت الحالي فيما إذا كانت إسرائيل تتجه إلى دولة واحدة بين الأردن والبحر، أم إلى دولتين متزامنتين على أرض واحدة، وذلك لما لهذا القرار من تأثير على السلوك الإسرائيلي المرغوب فيه ريثما يصار إلى مباشرة المفاوضات.

حجج مؤيدي سلامة أرض إسرائيل

يسوق مؤيدو سلامة أرض إسرائيل إلى طائفة البحث حججاً ذات صبغة أيديولوجية-دينية وأخرى أمنية، ولكن يبدو أن الأمنية منها ليست سوى سند ولا تمثل محور الأمور بالنسبة لمعظمهم.

وفيما يلي الحجج:

الحق – ترجع عودة اليهود إلى البلاد إلى فهم وإدراك وإيمان بأن أرض إسرائيل تابعة للشعب اليهودي، وهذا الحق ينطبق على كامل أرض إسرائيل، ولكنه أعمق رسوخاً في نابلس والخليل، فما بالك القدس، مما هو عليه في تل أبيب وحيفا، وعليه فإن التخلي عن يهودا والسامرة سوف يمس شرعية مركز اليهود في كافة أنحاء أرض إسرائيل لا يهودا والسامرة وحدهما. وليكن واضحاً أنه بدون إرساء مطلب الدولة في مهد الوطن اليهودي بالذات - والذي طرد منه اليهود قبل نحو ألفي عام، والذي أرسوا فيه وجودهم كشعب قبل ذلك بما يزيد عن ألف وخمسمائة عام، بل حافظوا على حضور حقيقي غير منقطع فيه مهما صغر، منذ القضاء على السيادة اليهودية من قبل الرومان - لا يعدو تحقيق الصهيونية كونه تحركاً استعماريًا لمجموعة من الأشخاص رغبت في تحسين ظروف حياتها على حساب السكان المحليين. فالحق الذي ليس وراءه مطالب ليس حقاً، وليس من قبيل الصدفة أن يكون جميع مؤسسي الصهيونية تقريباً رأوا ضرورة حل مشكلة السيادة اليهودية هنا في أرض إسرائيل، وليس في أي مكان آخر من العالم، ولو ظهر أنه أكثر راحة. إن هذه الرؤية قد جمعت حولها اليهود المتدينين والعلمانيين على حد سواء، وأصر عليها أشخاص من أمثال حايم فايتسمان، وقد كان واسع الأفق ولم يكن متديناً إلى حد كبير. ويطلب هذا المطلب بشكل خاص القدس وفي قلبها جبل الهيكل والذي هو أشبه بمرساة تجمع بين كافة حقوق اليهود في أرض إسرائيل وسط فهم العلاقة العميقة الكائنة بين "الصهيونية" و"صهيون". إن الفلسطينيين يدركون ذلك، وقد قال ذلك صراحة فيما مضى ممثلهم في بيروت، وكان يتحدث عن وجوب جعل إسرائيل تتخلى عن جبل الهيكل كخطوة حاسمة ستؤثر على شعور اليهود بالحق في جميع أنحاء البلاد. ولم تمض إلا فترة وجيزة منذ رفض رجال دين فلسطينيون توقيع وثيقة مشتركة مع مجموعة من الحاخاميين (التابعين للجنح المعتدل للصهيونية الدينية)، لتضمنها ذكر العلاقة التي تصل بين اليهود وجبل الهيكل، بل رفضوا ورود ذكرها في وثيقة مشتركة ولو بشكل غير مباشر. لا عجب، إذن، في أنه عند مثول بن غوريون أمام لجنة دولية كانت تتداول في مستقبل أرض إسرائيل، اصطحب معه إثبات الملكية، أي الكتاب المقدس الذي يشكل الأساس من أي مطلب للشعب الإسرائيلي في البلاد، إذ إن مثل هذه الوثيقة الثبوتية تنبئ بالارتباط بالبلاد وبيهودا والسامرة بشكل خاص، ولو تخلت إسرائيل عن ظهر الجبل، فإنها ستبقى دون وثيقة، مع كل الاحترام الذي تستحقه المدن الساحلية مثل تل أبيب وحيفا والقرى التعاونية – الكيبوتسات - في الأغوار. إن جميع المكتشفات الأثرية تشير بوضوح إلى كوننا من أهل هذه البلاد منذ آلاف السنين، وأهل الجبل أساساً، ومن المستحيل التغاضي عن ذلك، ومن المستحيل أيضاً التخلي عن أجزاء هامة من الوطن الوحيد الذي يملكه اليهود لمجرد صعوبة الاحتفاظ بها، أو لكون ملكيتنا له لا تعجب العالم وجيراننا.

إن من يمثل هذا الحق لديه أكثر من مجرد دعوى تاريخية، حيث يعيدها إلى منظور ديني، يوقن أن المنظور الديني لا يسمح لأي كان بالتخلي عن الأرض التي وهبها الله للشعب اليهودي، بل إن هذا المنظور يقضي بأن الصلة بين الشعب والأرض أقوى وأهم مما يبدو سطحياً، وقد قرر ذلك الحاخام كوك حين قال: "إن أرض إسرائيل ليست أمراً ظاهرياً، ولا هي ملك للأمة أو مجرد وسيلة لتحقيق هدف التجمع العام ودعم بقائه المادي، ولا حتى وسيلة لبقائه الروحي، ذلك أن أرض إسرائيل كيان بحد ذاته متصل اتصالاً حياتياً بالأمة، محبوبك بصفاته الباطنة بواقعها". ويعبارة أكثر بساطة وأقل شعرية، إن من يحاول الفصل بين الشعب وبلاده مآله الفشل، لأنهما كل لا يتجزأ لا عملياً ولا مبدئياً. وقد ترجم ذلك لسان حال التيار الحريدي الوطني، والذي يتم توزيعه في الكنس اليهودية قبل السبت من كل أسبوع، حيث يمثل جزءاً من حزب "البيت اليهودي" إلى لغة عملية للشباب، حين كتب: "تقضي التوراة بأن الشعب اليهودي لا يستطيع بمبادرة منه السماح لشعب غريب في أرض إسرائيل بحكم البلاد حكماً سيادياً". إذن لا مجال للنقاش من وجهة النظر الدينية، لكون الأدميين لا يمكنهم تغيير أوامر ربهم ونواهيهم، والشريعة اليهودية واضحة تماماً بهذا الخصوص.

وإجمالاً لهذه الحجة الأساسية والمبدئية الأكثر أهمية، نقول إن التخلي عن "دعوى الحق"، والكلام لدعاة سلامة أرض إسرائيل، يستبعد أصلاً أي حجة أخرى تدعم وجود دولة إسرائيل، فيغياب الحق ليس ثمة مبرر أخلاقي، وعليه فلا مبرر سياسي أيضاً لوجود دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي القومية في أرض إسرائيل وما يبذله اليهود والعرب من تضحيات من أجل وجودها. وليس سدى قال الشاعر أوري تسفي غرينبرغ (والدموع تترقق في غيابه) بعد حرب الأيام الستة إن عدم تطبيق كامل السيادة على جبل الهيكل وإبقاء السيطرة عليه في معظمها في أيدي الغزباء (أي الوقف الأردني، وقرار من وزير الدفاع آنذاك موشيه ديان) يمثل قراراً كارثياً بالنسبة لعموم الحكم اليهودي في أرض إسرائيل، فيغياب المرساة يؤدي بطبيعة الحال إلى انجراف السفينة.

تاريخياً – لم تكن ثمة يوماً دولة فلسطينية، ولا مبرر لتأسيس هكذا دولة الآن – والقول لأنصار "أرض إسرائيل الكاملة" – أما الشعب الفلسطيني فليس سوى وهم واختراع جديد هدفه تجييش الجماهير المحلية والشرق أوسطية ضد اليهود. لقد زار الكاتب المشهور مارك توين أرض إسرائيل سنة 1867 (أي قبل موجة الهجرة اليهودية الأولى إلى البلاد وقبل واحد وثلاثين عاماً من المؤتمر الصهيوني الأول)، حيث ضمن كتابه *The Innocents Abroad* تقريراً موضوعياً لرائر أجنبي وضح منه أنه لم يكن في الوجود شعب فلسطيني هنا، بل لم تكن ثمة بدايات شعب ولم يكن ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن المجموعات المعزولة التي صادفها في القفر المروع الذي وصفه ستنمو لتصبح شعباً، بل لم تكن المجموعة العربية في أي من العصور التاريخية ترى أنها في حاجة إلى دولة خاصة بها، ولا وصفت نفسها بالشعب أو بالمجموعة المميزة داخل العالم العربي. وبأي مقياس ليس هذه المجموعة شعباً مميزاً منفصلاً، إذ ليس لها لغة أو ثقافة أو بقعة من الأرض معرفة بأنها مختلفة ومنفصلة عن "الأمة العربية" المنتشرة في المشرق، بل إن المنطقة التي يدعي الفلسطينيون بأنها وطنهم لا يحمل حتى اسماً عربياً، فلسطين كلمة يونانية تبناها الرومان من بعدهم ثم البريطانيون، واليوم العرب سكان أرض إسرائيل، علماً بأن اليهود في عهد الانتداب اليهودي كانوا يسمون بالفلسطينيين شأنهم شأن العرب. وليس سدى تحدث وعد بالفور والذي تبنته عصبة الأمم (وهي المؤسسة الدولية السابقة للأمم المتحدة) عن "وطن قومي للشعب اليهودي" وعن حفظ الحقوق المدنية والدينية "للمجتمعات غير اليهودية في فلسطين"، ذلك أنه لم يكن في الوجود شعب فلسطيني. وكانت شهادات ميلاد من ولد قبل قيام دولة إسرائيل، وفي عهد الانتداب البريطاني، تحمل تعريف "فلسطيني"، حتى لو كان حاملها يهودياً، وكانت الملابس العسكرية لليهود الذين تطوعوا تحت حكم بريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية في الجيش البريطاني مكتوباً عليها "فلسطين"، مثل ملابس العرب القادمين من مناطق الانتداب البريطاني. وكانت صحيفة *Palestine Post* صحيفة يهودية صهيونية تغير اسمها سنة 1950 إلى *Jerusalem Post*، ومن دواعي السخرية أن يكون محمود عباس قد قدم مثل هذه الصحيفة إلى ملك العربية السعودية، ظناً منه بأن الاسم يدل على صلة بالعرب الذين يسمون أنفسهم "فلسطينيين"، بل حتى القوميون العرب الذين بنوا أسس الاستقلال العربي بعد الحرب العالمية الأولى، لم يكونوا يرون أمام أعينهم دولة مستقلة منفصلة على الأراضي التي كان البريطانيون يسمونها "فلسطين".

وكما قال المؤرخ المشهور فيليب حتي للجنة تحقيق بريطانية-أمريكية سنة 1946: "ليس ثمة ما يسمى فلسطين في التاريخ - إطلاقاً لا"، أو عبارات عزمي بشارة: "لا اعتقد بأن هناك شعباً فلسطينياً، بل هناك أمة عربية". لا مبرر لتستسلم إسرائيل وتتجاهل تاريخ الشعب اليهودي وتتخلى وتعرض أمنها للخطر لإشباع رغبات تعود إلى اختراع خال من أي أساس تاريخي وهو "شعب" تم اختراعه كزعم يتم إطلاقه ضد حكم اليهود لبلدهم القديم.

ويضيف أنصار "أرض إسرائيل الكاملة" أن "تقرير مصير" من يسمون أنفسهم "فلسطينيين" له تعبير حقيقي في الأردن، وإذا تكون على مر السنين، ورغم عدم استناده إلى التاريخ القديم والحديث، شعب جديد اسمه "الشعب الفلسطيني" لا يمكن التفاوض عنه الآن، فلقد وجد تعبيراً قومياً له في الأردن، حيث يمثل ثلثي عدد السكان، ومهما كان الحل، يجب أن يورد ذلك في الاعتبار، كما أن فلسطيني الضفة الغربية يستطيعون أن يكونوا أردنيين الجنسية (كما كانوا حتى عام 1988)، ولا مبرر مبدئياً لعدم تحقيق الفلسطينيين لأمانهم بالنسبة للسيادة في إطار الدول العربية التي يعيش فيها أبناء شعبهم، ولا سيما في الأردن، إذ لا خلاف على أن الأردن دولة اخترعها البريطانيون لحساب حليفهم في الحرب العالمية الأولى،

الأمير عبد الله القادم من مكة، حيث تم إنشاء هذه الدولة على ثمانين في المئة من المنطقة التي خصصتها عصبة الأمم للحركة الصهيونية باعتبار ذلك انتداباً لإنشاء وطن قومي لليهود. وفي حقيقة الأمر لا فرق بين من يسمون "فلسطينيين" ومن يسمون "أردنيين"، بل والشعوب العربية الأخرى، فهناك ما يزيد من الفوارق بين من يسمون "فلسطينيين" في غزة وبين من هم في الظاهر "أبناء شعبهم"، من الفوارق التي تفصل بين سكان الضفة الغربية وإخوانهم في الأردن، بل إن الوصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة هو وهم داخل وهم أكبر وأوسع، علماً بأن النتيجة التي يسعى لها الراغبون في دولة فلسطينية ستتمثل في وجود دولتين عربيتين هما الأردن وفلسطين ودولة يهودية على ما سوف يتبقى من الأرض، ليمثل ذلك حل "ثلاث دول لشعبين"، وهو من المفارقات التي لا يجوز التسليم بها، في حال كان هناك أصلاً شعب فلسطيني.

الأمن – لقد أثبتت التجارب أن لا سبيل إلى الأمن دون السيطرة على الأرض، إذ قد جربت إسرائيل ذلك إثر اتفاقات أوسلو، لتأتي النتيجة واضحة، إذ تحطم كل شيء بعد أقل من عشرة أعوام على توقيع الاتفاقات، وبسقوط مئة واثنتين وعشرين قتيلاً يهودياً خلال شهر واحد في ربيع العام 2002، وبالحساب السنوي يعني ذلك ما لا يقل عن ألف وخمسمئة قتيلاً! لقد كان الكثيرون في إسرائيل ينظرون إلى اتفاق أوسلو على أنه أهم اتفاق وقعته دولة إسرائيل منذ تأسيسها، فيما نظر إليه عرفات وخلفاؤه وما زالوا ينظرون إلى أي اتفاق على أنه خطوة أخرى في "نظرية المراحل" في الطريق إلى إبادة إسرائيل. وحتى عندما انسحبت إسرائيل من غزة من جانب واحد ولكن بشكل مطلق عام 2005 جاءت النتيجة إرهاباً وأنفاقاً وصواريخ، لماذا إذن تكرر الخطأ نفسه للمرة الثالثة؟ إن الانسحاب من الضفة الغربية سينعكس حكماً لحماس على غرار حكمها لغزة، بل ربما يتحول إلى حكم "الدولة الإسلامية"، ولا أحد قادر على ضمان ألا تكون هذه هي النتيجة في حال فقدان جيش الدفاع الإسرائيلي للسيطرة على الأرض. إن النتيجة الأمنية ستكون كارثة بلا شك، إذ سيصبح من السهل شل دولة إسرائيل عبر إطلاق النار من الجبال المشرفة على السهل الساحلي، وهو قلب وسميم دولة اليهود الصغيرة، بل ليس بالتصويب غير المباشر، وإنما أيضاً بالتصويب المباشر وبدقة متناهية، لكون إسرائيل يمكن الإطلال على معظمها من جبال الضفة الغربية، علماً بأن الأنفاق في وسط البلاد شيء مختلف تماماً عن أنفاق غزة، مهما كانت أهمية المنطقة الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة.

أما البرامج الأمنية الأمريكية، مثل ذلك الذي تم نشره بعد مبادرة كيري عام 2014، بل حتى البرنامج الذي قدمه فريق إسرائيلي-أمريكي مشترك في تموز / يوليو 2016 (ومثل فيه الجانب الإسرائيلي اللواء الاحتياط غادي شامني، وهو أكثر البرنامجين جدية)، فلا يجدي سوى في إظهار مدى اللامسؤولية الذي قد يبلغه أي قرار بالانسحاب من الناحية الأمنية، إذ لا صلة بين البرنامجين وواقع الحياة هنا، والتغيرات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، والجغرافيا والطوبوغرافيا والثقافة التي تتحلى بها المنطقة، إذ يتضمن البرنامجان كلاماً جميلاً، ولكنهما يخلوان من أي حل للمشاكل العويصة، ولن يساوي قيمة الورق الذي كتب عليه يوم تسيطر حماس على الضفة الغربية أو يوم يحكم الأردن من الأغلبية الفلسطينية أو من الإخوان المسلمين، وهو مثال آخر على الاستعداد لتعريض أمن إسرائيل للخطر، لهذا وراء الاتفاق مع الفلسطينيين. إن البرنامجين، وبعد عمل مضمّن لأفضل الخبراء الأمنيين في الولايات المتحدة وكبار الضباط الإسرائيليين، يثبتان أنه لا يوجد، ولا يمكن أن يوجد بديل للسيطرة الإسرائيلية على الأرض، لأن وحدها السيطرة الإسرائيلية سيكون في استطاعتها التعامل مع احتياجات الحاضر وتهديدات المستقبل على حد سواء.

أما القول بأنها ستكون دولة مستقلة، ولكنها منزوعة السلاح فهو قول عفا عليه الزمن، كان له ما يبرره حين تمثل الخطر بالدبابات والطائرات، ولكن نزع السلاح عديم الفائدة أمام الإرهاب، إذ لم تعد الحاجة تقضي ببناء جيش أو إقامة علاقة مع دولة أخرى من أجل الحصول على القدرات الإرهابية الهامة، مثل الصواريخ والقذائف الصاروخية والطائرات بدون طيار، لأن الدولة المستقلة قادرة على إنتاج ما تحتاج إليه في مصانع ستقام في المدن الفلسطينية، حين يكون الجيش الإسرائيلي عاجزاً عن العمل ضدها، حتى لو توفرت لديه المعلومات الاستخباراتية (علماً بأن حتى مثل هذه المعلومات لن تتوفر)، وهي ميزة الدولة السيادية، حتى لو كانت ملتزمة ظاهرياً بتجنب بناء جيش. إن مثل هذه الالتزامات والتعهدات لم تصمد أمام الواقع في أي بقعة من العالم، ولا ميرر للاعتقاد بأنها ستتحقق عند الفلسطينيين في الضفة الغربية بالذات، بل ماذا سيحدث لو أن حماس تم انتخابها في انتخابات حرة لتحكم الضفة الغربية، وتطلب في إطار تغيير السياسة الفلسطينية استبدال القيود المتفق عليها بإشراف أكثر مرونة، أو إلغاء القيود، كما ستطلب، باعتبارها دولة سيادية، إبعاد القوات الأمريكية أو غيرها عن الحدود الأردنية؟ هل سيستطيع رئيس أمريكي الوقوف بإصرار في وجه مطالبة دولة سيادية بجلاء القوات الأمريكية من أراضيها؟ يظهر أن الجواب سلمي، ولا سيما لو واجهت هذه القوات يوماً شن الهجمات عليها، حتى لو لم تكن واسعة النطاق، ولكنها تسقط الضحايا بين الحين والآخر. حين يتم تقسيم البلاد ستكون إسرائيل مكشوفة وعاجزة عن الدفاع عن النفس، إلى حد سيكون من المنطق والإغراء مهاجمتها، علماً بأن الانسحاب لن يحول دون دفاع إسرائيل عن نفسها، بل سيخلق وضعاً يؤدي بالطرف الآخر إلى الاعتقاد بأن الظروف قد أصبحت مواتية للقضاء على إسرائيل، ما سيزيد من الاعتداءات التي ستعرض لها إسرائيل، أي أن الدولة الفلسطينية ستضاعف عشرات المرات خطر نشوب المزيد من الحروب.

خلاصة القول إن غياب الجيش الإسرائيلي عن الأرض سيحد من التفاهم المتكون عبر الاحتكاك بينه وبين السكان، لتقل المعلومات الاستخباراتية، حيث سيفقد الجيش قدرة الرد الفوري وقيل زيادة التهديد قوة، وسيتم بناء القدرة على ضرب إسرائيل داخل المناطق السيادية، لتفاجأ إسرائيل من جديد المرة تلو الأخرى، وهذا يدين العالم، غير أن الحدود المقترحة، وهي حدود وقف إطلاق النار لعام 1949 ستكون بمثابة الثغرة التي تغري اللص، ليصبح من المستحيل الدفاع عن إسرائيل من هذه الحدود، ولتأتي النتيجة هي الحرب في وضع تكون فيه الجبهة الداخلية الإسرائيلية على خط الجبهة فعلا.

وإدراكا من عدد ملموس من أنصار أرض إسرائيل الكاملة لما ينطوي عليه موقفهم من معنى سكاني شديد الأثر، يقترح البعض منهم التعامل مع هذه المشكلة، حيث ينقسمون إلى ست مجموعات، يتداخل بعضها ببعض إلى درجة معينة:

- أ. في هوامش هذا المعسكر هناك من يعتقد بأن كارثة مستقبلية لا يمكن التكهّن بموعدها وكيفية حدوثها، ستسمح لإسرائيل بتقليل عدد الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، ومن خلال دفعهم إلى الهجرة الطوعية أو غير الطوعية (ويبدو أن معظم أبناء الشعب في إسرائيل يرون أنها أضغاث أحلام وبعيدة عن الواقعية، بل إن جانباً منها غير أخلاقي، ولا يجوز تأسيس أي سياسة عليها).
- ب. ثمة مجموعة أخرى تقول بوجوب إطلاق سلسلة من الجهود المكلفة جدا ولكنها هامة، لزيادة نسبة الهجرة الفلسطينية، ولا سيما عبر تقديم دعم كبير للمهاجرين (خمسون ألف دولار للعائلة الواحدة، على سبيل المثال). أما المتخصصون في الموضوع فيقولون بأنه لا يبدو من الممكن في الوقت الحاضر وبهذه الطريقة إحداث هجرة تؤثر نسبتها عمليا على المسألة السكانية، حتى ولو لم يكن الأمر مرتبطا بمشكلة أخلاقية، بل تقتصر المشكلة على الجانب المالي (سيكون في مبلغ يقل عن خمسين مليار دولار ما يحل معظم المشكلة، إذ ستكلف هجرة مئة ألف عائلة بمقتضى هذا الاقتراح مبلغ نحو خمسة مليارات من الدولارات، فيما يبلغ مجموع العدد نحو نصف مليون شخص). وإذا كان مثل هذا المجهود ليس بالأخلاقي ولا بغير القانوني، إلا أن التساؤل الذي يثيره مرتبط بالفعالية مقارنة بالكلفة المالية والقدرة الفعلية على التطبيق.
- ت. وترى المجموعة الثالثة أن الوسيلة الأسلم تتمثل في السيطرة على الأرض كلها، ليحصل الفلسطينيون على ما يستحقونه من حيث الجنسية الأردنية، علما بأنهم كانوا مواطنين أردنيين حتى عام 1988. ولكن المشكلة تكمن في أن الأردنيين، مثلهم مثل الفلسطينيين، غير راغبين في ذلك، ومن الصعب تصور أن يتم الأمر دون تعاون من الطرفين.
- ث. وتفترض المجموعة الرابعة بأنه سيتسنى إقامة ما يشبه الحكم الذاتي الفلسطيني داخل الدولة التي ستمتد بين البحر والنهر، وهي الفكرة التي خرج بها مناحيم بيغين بعد الاتفاق الذي وقعه مع مصر في سبعينات القرن الماضي، وهو أمر غير مسبوق عالميا.
- ج. وتقول المجموعة الخامسة بوجوب حل المشكلة السكانية عبر دمج العرب في الدولة اليهودية، وذلك بشكل تدريجي وحذر، وسط إكسابهم فيما أخرى، تزييل عن تصورهم التحريض ضد اليهود ودولتهم، ولكن في نهاية المسيرة، وإن لم يكن في الجيل الأول، فسوف يكون العرب أبناء الجيل الثاني أو الثالث، قد استوعبوا أن الحياة تحت حكم يهودي بل المشاركة فيه على أساس المساواة في الحقوق، أمر سوف يفيدهم، علما بأنها مسيرة معقدة غير سهلة لا يجوز الاستهانة بأخطارها، بل الإقرار بها والعمل على نحو يقللها، ولكن المبدأ سليم وأخلاقي.
- ح. وأخيرا من لا يعترفون بأنهم ساعون لدولة واحدة، قائلين إنه لانعدام إمكانية التوصل إلى اتفاق في الظروف الحالية، فلنعمل ما في وسعنا لتسهيل حياة الفلسطينيين في إطار حفظ الوضع القائم، أي الوضع الذي يعيش فيه السواد الأعظم من الفلسطينيين تحت حكم فلسطيني (السلطة الفلسطينية) غير معترف بكونه دولة من حيث الشكل. وبهذه الطريق سنكون قد أوجدنا وضعاً لا يتغير فيه شيء من الناحية القانونية، ولكنه يضمن العمل للفلسطينيين، بما في ذلك العمل داخل إسرائيل، بالإضافة إلى حرية التنقل والمغادرة والعودة بما يحلو لهم، وهو تحسن هام في أوضاعهم الشخصية، دون التقدم نحو دولة شكلية خاصة بهم، علما بأن ذلك مستحيل في كل الأحوال. وفي نهاية المطاف سيؤدي استمرار الوضع القائم إلى حالة سيتعذر معها إقامة دولة فلسطينية.

الانتقادات الموجهة إلى أنصار أرض إسرائيل الكاملة

يتناول النقد الأولي والمبدئي للمقترح الذي من شأنه أن يقود إلى دولة ثنائية القومية إمكانات إصلاح خطأ مصيري، حيث يقول أنصار الدولة الفلسطينية إنهم قد يكونون مخطئين، إذ قد يتبين أن الدولة الفلسطينية كارثة، ولكن من المحتمل أن يتبين أن حل ضم الضفة والحفاظ على ما يسمى "سلامة الأرض" يمثل كارثة أكبر منها، ولكن إمكان التعامل مع هاتين الكارثتين ليس هو في الحالتين، فلو تبين أن الدولة الفلسطينية تشكل تهديدا لإسرائيل، فإن إسرائيل تحتفظ بحق القضاء على هكذا تهديد، بل واحتلال الدولة الفلسطينية لو اقتضت الحاجة ذلك، وقد يكون ذلك صعبا، ولكنه ممكن. أما الدولة ثنائية القومية فهي تذكرة سفر باتجاه واحد يفرض بالضرورة إلى كارثة، ولكون علامات الاستفهام تحوم حول كلا الاحتمالين، فإنه من المفضل اختيار الحل الممكن التراجع عنه، لا الحل الذي قد يؤدي بإسرائيل إلى زوالها دون إمكان وقف المسيرة.

أما الحجج ذاتها فهي كالتالي:

الحق – هو حجة سليمة، بل يقبل بها حتى أقصى اليسار، ولكنها مرتبطة بالواقع، فمنذ لحظة حصول اليهود على دولة ذات سيادة، يزول حقهم الأقوى في القليل المتبقي للفلسطينيين الذين بقوا بدون دولة، ذلك أنه أمام حق الفلسطينيين في تقرير المصير، لا يمكن اللجوء إلى حق اليهود في الدولة السيادية كمبرر لقمع الفلسطينيين. أما بعد إنشاء الدولة الفلسطينية فمن المعقول بقاء الأحلام اليهودية حول صلتهم التاريخية بمناطق واقعة تحت حكم الدولة الفلسطينية من جهة، وأحلام الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم في يافا وحيفا، ولكن أيا من الطرفين لن يتحقق له حلمه كاملا. خلاصة القول، إنه لا مبرر وتحت أي معيار لإلغاء حق الآخر بسبب حقنا نحن، فنهج آخر ما يملكه الفقير لا يكسب أحدا أي حق حقيقي، إنما يشعل الخصام والنزاع، بل إن عدم الاعتراف بحق الفلسطينيين ينال أيضا من تبرير اليهود لحقهم في دولة خاصة بهم، لتقويضه المبدأ الذي يقف في أساس الحجة اليهودية. ذلك أن المصلحة الإسرائيلية واليهودية تقضي بأن يكون حق "تقرير المصير" حقا كونيا غير قابل للتعطيل. أما التشكيك في تطبيق مثل هذا المبدأ على الفلسطينيين، فسيعكس سلبيا على اليهود أنفسهم ومطالباتهم بحقهم.

أما الحجة الدينية فتتمثل خطرا، فهي تقوم على الأصولية بكل سلبياتها، إذ إن إخضاع الاعتبارات السياسية لحكم ديني ضبابي يتم تطبيقه عمليا على واقع معاصر، يذكر بسلك ودعاوى الإسلام السياسي. فالسياسة يتم اتباعها بالعقل السليم والرؤيا الطويلة الأمد، واعتبارات متصلة بالواقع لا معتقدات مسيحية تتجاهل الواقع. لقد جلبت المسيحية كوارث على الشعب اليهودي، ولا يجوز أن تسفر عن خراب إسرائيل بعد تأسيسها، وفي الحقيقة لا أحد يعلم بمشيئة الله، وحتى الأحكامات مختلفون حول هذه القضية (حيث حكم المرحوم الحاخام عوفاديا يوسف صراحة بأن السلام يستحق التخلي عن أرض). لذلك فإن من يتحدث باسم الدين مخطئ ومضلل لغيره ويقود إسرائيل في المنحدر المفضي إلى دولة تقرر سياستها اعتمادا على مقاربة أصولية ضيقة غير مرتبطة بالواقع، حيث لا يجوز أن تزول الدولة اليهودية المتجددة بسبب مزاعم روحانية ومسيحية تستعصي على الفهم والإثبات، بل على مجرد التأكيد، ولا تعتمد على أي أساس متفق عليه حتى من الناحية الشرعية. وليس صدفة أن تمثل هذه الظاهرة مبررات المتعصبين الذين أقدموا، وباسم حقيقة لم يكن يدركها أحد سواهم، على تفريغ مستودعات الأغذية في القدس، حين كان الرومان يحاصرون المدينة. إن الأحكامات لم يستوعبوا الواقع خلال المئة والخمسين سنة الأخيرة، فعندما تأسست الحركة الصهيونية عارض الأحكامات ذلك، ولم يقدروا على رؤية المحرقة اليهودية الظاهرة في الأفق، ولا كان لهم ضلع في قرار تأسيس الدولة. وعليه، فليس ثمة ما يبرر الاعتقاد بأنهم ضمن هذا السياق بالذات من النزاع مع الفلسطينيين حول هذه البلاد، يبصرون الطريق السليم، وباسم معتقد يختلفون عليه حتى فيما بينهم.

إن الحجج التاريخية المتعلقة بعدم وجود شعب فلسطيني أو دولة فلسطينية يوما ليست ذات شأن، حتى لو كانت صحيحة، فالعبارة بما يرغب الفلسطينيون فيه ويطالبون به اليوم، باعتبارهم شعبا، وبموقف العالم منهم. أما محاولة تحريف النقاش إلى مسألة مشوقة ولكنها ليست ذات شأن، فيعدل بالنقاش إلى مكان غير مهم وغير سليم، ذلك أن العالم والفلسطينيين قد حسموا هذه المسألة، ويرى الجميع أن هناك شعبا فلسطينيا يملك حق تطبيق تقرير المصير ويستحق الدولة. والمسألة التاريخية يفضل تركها للأكاديميا، وهي المكان المناسب لها، علما بأن القناعة الذاتية داخل المجتمع اليهودي (اليمني) مدعاة للسخرية أمام الواقع العالمي، وكأنه يكفي أن نرفع عقيرتنا لندعي بعدم وجود شعب فلسطيني لكي يختفي هذا الشعب من الوجود، مع أن ما تقرره الساحة الدولية إن كان داخل الأمم المتحدة، أو ضمن العشرات من المنظمات الدولية، وما يجد تعبيراً له في اعتراف العشرات من الدول بالدولة الفلسطينية، لا يلزم في الظاهر إسرائيل فيما تقوم به من إجراءات، لكن من الواضح أن لا جدال حقيقيا حول وجود الشعب الفلسطيني وحقه في الدولة، بل حتى لو وجدت أدلة تثبت في الظاهر أن فلسطين لم تكن يوما دولة فلسطينية، إلا أنه لا يمكن التتركة للحقيقة الناصعة القائلة إن الفلسطينيين كأشخاص يعيشون في الواقع الأني تحت احتلال غير قانوني وغير أخلاقي، أما محاولة التقرير بأنهم ليسوا شعبا، أو بأن فلسطيني غزة بعيدون ومختلفون عن فلسطيني جنين، فأشبهه بسائر المحاولات الاستعمارية لتقرير ماذا يتبع من ومن يتبع ماذا. هذه الأمور يجب تركها للفلسطينيين ليقرروا مصيرهم بأنفسهم، ويثبت تناقض دحلان الغزي الأصل مع أبو مازن في الضفة الغربية (حتى لو فشل في ذلك) أن الفلسطينيين أدرى من خبراء اليمين اليهودي بالممكن وغير الممكن من أمور شعبهم، وإن إسرائيل تدفع يوميا ثمن تجاهل المجتمع الدولي، وسوف تدفع أضعاف أضعاف هذا الثمن في المستقبل، لتنتهي إلى الانكسار، لأنه لا توجد حتى دولة واحدة تدعم مقولاتها، ولا دولة تعتقد بأن الفلسطينيين لا يستحقون تطبيق حق تقرير المصير الذي اكتسبته معظم الشعوب والحصول على دولة مستقلة، كما ليس هناك دولة ترى أن إسرائيل حقا في الضفة الغربية (وليس ثمة ولو زعيم أجنبي وحيد يرى ذلك!).

أما القول بأن ثمة حلا جاهزا للفلسطينيين في الأردن فيدعو للسخرية، فالأردنيون لا يرغبون في ذلك أقله منذ سنة 1988، حين انفصل الملك حسين عن الضفة الغربية، وفي المقابل فإن الفلسطينيين يرفضون الانتماء الأردن باعتبارهم مواطنين منفردين، وقد يخوضون مفاوضات حول الاتحاد الفدرالي، ولكن ليس قبل إنشاء دولتهم في الضفة الغربية وغزة، وعلى قدم المساواة في الحقوق وعلى أساس الدولة مقابل الدولة. ولا يستطيع اليمينيون الإسرائيليون تقرير أن الحل السليم هو الأردن باعتباره دولة الفلسطينيين في الوقت الذي يرفضه الطرفان والعالم قاطبة، والأمر أشبه بحل "الإمارات" المنفصلة في الضفة الغربية، وهو يبدو حلا مثاليا من وجهة النظر الإسرائيلية، ولكنه لا أساس له في عالم الواقع، لا من ناحية الفلسطينيين ولا من ناحية النظام الدولي، علما بأن التفكير الرجعي لا يصلح أساسا للسياسة رغم ما يتمتع به من

قوة جذب، خاصة بالنسبة لمن يستصعب التعامل مع الواقع (كانت تجربة "روابط القرى" في الضفة الغربية فيما مضى قد باءت بالفشل الذريع)، حيث تتميز حجج اليمين في هذا الأمر بعدم التمييز بين التمني والواقع.

وفي المقابل فإن الحجة الأمنية حجة جادة، ولكن من الخطأ مناقشة الموضوع دون مناقشة البديل، لأن المطلوب هو المفاضلة بين البدائل، ذلك أن المسألة الأمنية والخطر الذي تمثله دولة فلسطينية مستقلة، يقفان في نهاية المطاف مقابل الخطر الكامن في إدخال ما لا يقل عن ثلاثة (ويحتمل أن يبلغ العدد أربعة) ملايين من العرب الذين لا يحبون إسرائيل إلى الدولة اليهودية، والسؤال الذي يفرض نفسه يتمثل في ما هو أقل خطرا بالنسبة لدولة إسرائيل وما الذي سيكون في الإمكان التعامل معه بشكل أفضل حاضرا ومستقبلا. إن الوضع الراهن يشير إلى أنه حتى كون المنطقة "محتلة جيدا" لا يضمن الأمن الشخصي، فرغم غياب صواريخ الكاتوشا، إلا أن ثمة من يعتدي بالسكاكين، ورغم غياب الأنفاق، إلا أن هناك عمليات دهس، ومن غير المؤكد أي الخيارين أسوأ على المدى البعيد. ومع ذلك من الواضح أن إخلاء المنطقة يستلزم اتخاذ الترتيبات الأمنية الجيدة التي تكون إسرائيل مسؤولة عنها، ولكن من المطلوب أيضا دوام التعاون مع الولايات المتحدة، علما بأن الميل إلى الاستخفاف بالخطط التي تم وضعها من خلال التعاون بين كبار الضباط الأمريكيين والإسرائيليين ليس أمرا جديا، لكونه يفضل المفهوم السياسي الداخلي على الاعتبارات المهنية المطلوبة في هذه الحالة. لقد شهد العسكريون الكبار بما لا لبس فيه بأن هذه الخطط تضمن الأمن بعد الانسحاب، وحتى لو كانت غير مثالية، إلا أن هامش الخطر الذي تسمح به ليس كبيرا، ما يسمح بتحمل المخاطر على هذا المستوى مقابل اتفاق تاريخي سبغ في نهاية المطاف إلى أمن أفضل من أي خطة أمنية، بل إن الاستخفاف بنصائح الولايات المتحدة المهنية في المجال الأمني لا يدل على الجدية، لكون تدخلها الدائم، والذي يتضمن وجودها على الأرض نفسها، سيضمن توفر الدعم الهام جدا في حال لجوء الفلسطينيين إلى العنف بعد الاتفاق، ما سيضطر إسرائيل إلى الرد. ومن منظور أوسع، لا يجوز التغاضي عن أنه لو قبل رأي الخبراء الأمريكيين وتحملت إسرائيل المخاطر الناتجة عن الخطط التي نصحوا هم بتبنيها، فإن التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل سيزداد إلى حد بعيد، ما ستستفيد إسرائيل منه، وليس على الصعيد الفلسطيني فحسب. إن الغطرسة التي يبديها اليمين نحو الولايات المتحدة لا مبرر لها، بل إنها تسيء إلى العلاقات الأمنية مع أكبر وأهم الدول الصديقة لإسرائيل، وهو مجال حيوي لبقاء الدولة.

إن اليمين يبالغ كثيرا في وصف الأخطار التي ستحدق بإسرائيل في حال إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. أما الحقيقة فتتمثل في كون إسرائيل قوية وستزداد قوة أضعاف الأضعاف من أي دولة فلسطينية سوف يتم تأسيسها. إن جانبا من المخاوف من مثل هذه الدولة، حتى لو كانت معادية، مبالغ فيها جدا، بل يتم تضخيمها عمدا كجزء من جهود هدفه تهويل المواطنين الإسرائيليين، فالدولة الفلسطينية المجردة من قوات عسكرية، حتى ولو كانت معادية، لن تمثل تهديدا لبقاء دولة إسرائيل، والتي ستجيد التعامل مع التهديدات المتكونة بشكل أفضل من تعاملها مع أقلية معادية للدولة التي تعيش فيها ويبلغ نصيبها من سكانها ما يزيد عن أربعين في المئة، إذ هو تهديد لا سبيل إلى التعامل الحقيقي معه على امتداد فترة ممتدة من الوقت. إن اليمين يصور التهديد العسكري متغاضيا عن قوة الجيش الإسرائيلي من جهة، ويقفل من التهديد السكاني من خلال التلاعب الإحصائي بأعداد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، وأيضا من خلال تجاهل الواقع من جهة ثانية. فحتى لو قبلنا إحصاءات اليمين، والتي "ضاع" فيها مليون فلسطيني في الضفة، فإن ضم هذه المنطقة لن يسمح لإسرائيل بالبقاء دولة يهودية ديمقراطية. وكما أشير إليه سابقا، إن الأحلام والأوهام المتعلقة بحل "الجنسية الأردنية" على نحو أو آخر، لا تمت بصلة إلى واقع الشرق الأوسط، وغير مسبوقة على مستوى العالم. ومن المستحيل اختراع حل لا يقبل به لا الفلسطينيون ولا الأردنيون وتسويقه على أنه حل معقول. لقد مرت عشر سنوات من الهدوء على الحدود اللبنانية، رغم تهديدات حزب الله وتعاطف قوته، كما مرت سنتان من الهدوء في غزة، رغم حفر المزيد من الأنفاق. وقد حصلت هاتان الفترتان من الهدوء عقب عمليتين عسكريتين لم تكن أية منهما غاية في النجاح، ما يسمح بالاعتقاد بأنه سيتسنى إحلال الهدوء حتى لو خضعت فلسطين إلى حكم معاد، بل يمكن التقدير بشكل عقلاني وغير هستيري، يعتمد على التجربة، لا على التفاؤل غير الحذر، وبعيدا عن الذعر، بأن فترات الهدوء أمام دولة فلسطينية معادية سيمكن تحقيقها مستقبلا على نحو لا يقل فعالية، فالدولة الفلسطينية الضعيفة عسكريا تمثل تهديدا أقل بكثير من الملايين والملايين من الفلسطينيين المقيمين كمواطنين أو أجانب في الدولة اليهودية.

توجد في هوامش معسكر اليسار مجموعة تتبنى منظورا شبه ماركسي يرى أن الاحتلال يعود بشكل كبير إلى مصالح اقتصادية للجيش الإسرائيلي والصناعات الأمنية الإسرائيلية، والتي لها مصلحة في استمرار النزاع، للحفاظ على مكانتها ولتحقيق المزيد من الأرباح. ومن الصعب العثور على مؤيدين كثيرين لهذا الرأي، كما وإيجاد ما يبرره في الأحداث الجارية، وذلك لمجرد كون معظم كبار مسؤولي المنظومة الأمنية الإسرائيلية سابقا من مؤيدي إقامة دولة فلسطينية.

أخيرا، يقول منتقدو الدولة الواحدة إن أحدا من داعمي هذا الحل المسيحاني لم يتطرق إلى الانعكاسات الاقتصادية لتبني ملايين الناس الذين يبلغ متوسط دخلهم نحو عشر متوسط دخل المواطن الإسرائيلي، فمن أين تأتي الأموال التي تسمح بدمهم باحتياجات الصحة والتعليم والأمن الشخصي؟ من سوف يمول كل ذلك حين تتوقف الدول المانحة عن تقديم تبرعاتها، وماذا ستكون عليه ميزانية الدولة حين يقوم اليهود بتمويل استيعاب ملايين العرب؟ من الطبيعي أن ينهار التأمين الاجتماعي أمام هذه المبالغ المستحيلة الناشئة عن دخل مجتمع بهذا الفقر يقع ضمن مسؤولية الدولة. ألا تقضي

الضرورة بتقديم جميع الخدمات المدنية لأولئك الفلسطينيين الذين سيتم ضمهم للدولة حتى قبل حصولهم على الجنسية الكاملة؟ إن إسرائيل لا قدرة لها على ذلك، والعالم لن يمد العون، بل بالعكس، إن هذا المقترح غير مسؤول لا سياسيا وأمنيا وحسب، بل أيضا من الناحية الاقتصادية.

نقول إجمالاً إن الانتقادات الموجهة إلى أنصار أرض إسرائيل الكاملة تقول بأن هؤلاء، ومقابل حلم مسيحاني وبضع تلال مجاورة لنابلس، على استعداد للتضحية بمركز إسرائيل في العالم والمخاطرة بالدعم الدولي لها وباقتصادها، وسوف يحولون إسرائيل إلى "دولة أبارتهايد" لن يسمح العالم ببقيتها، أو إلى "دولة ثنائية القومية" عاجزة عن أداء مهامها في أحسن الأحوال لشدة التوترات الداخلية، بل قد تنفسخ بسبب هذا التوتر، وكل ذلك من أجل عقيدة أصولية تقديس الأرض على حساب الحياة ونمو إسرائيل كدولة عصرية منفتحة، وأرض إسرائيل على حساب الشعب اليهودي" بحيث تكون الوسيلة قد أصبحت هي الهدف.

حجج دعاة تأسيس دولة فلسطينية مستقلة

يثير دعاة تقسيم البلاد إلى دولتين حججا قيمية، أهمها رفض أن يكونوا "شعبا محتلا"، ولكن ما يقف في صميم حججهم وما يدفع معظمهم هو رغبة إنشاء جدار عال بينهم وبين الجماهير العربية الفلسطينية، وفي حقيقة الأمر أن مجرد العيش المشترك في دولة واحدة، أي "التهديد السكاني" هو ما يدفعهم.

الحجج:

إن استمرار الوضع الحالي سيعرض للخطر بقاء دولة اليهود، فالاحتلال، ولا سيما ضم مليونين من العرب أو أكثر (يعيشون اليوم في الضفة الغربية) سوف يولد دولة ثنائية القومية إما تكون غير يهودية، وإما أن تكون غير ديمقراطية. إنهما النتيجتان الوحيدتان الممكنتان، ولا ثالثة لهما، وكلاهما هدامة، علما بأن القتل اليومي الذي بدأ عشية راس السنة العبرية في أيلول / سبتمبر 2015 وتواصل لشهور طويلة، ليس سوى نقطة في بحر مقارنة بالفظائع المتوقعة في دولة ثنائية القومية من الناحية الأمنية، بل لقد أثبت التاريخ أن أية دولة ثنائية القومية لم تصمد على المدى الطويل، حين اعتبرت الأقلية نفسها "غير منتمية"، فما بالك حين يكون نصيب هذه الأقلية من السكان خمسة وثلاثين في المئة بل أربعين في المئة، وهو ما ينتظر (مع غزوة أو بدونها، وهو سبب التفاوت بين الأرقام)، بل إنها أقلية يقف إختها بجانبها في الجانب الآخر من الحدود، ما يزيد من قوتها وقدرتها على إحاق الضرر من يوم إلى آخر. وقد تميز جميع ما قدمه اليمين من مقترحات للتغلب على هذه العقبة بعدم الجدية، لما كان فيها من إساءة بالغة للطبيعة اليهودية المتميزة للدولة ولطبيعتها الديمقراطية أو كليهما معا. ولا يقتصر ذلك على الجانب الأخلاقي (رغم كون الأخلاق جد مهمة)، إذ إنه أمر وجودي، لكون مثل هذه الدولة ستتهار وفي موعد أقرب مما يبدو، علما بأن القوة العسكرية ليست ذات صلة بمثل هذا التحدي، والذي يتمثل في كون التهديد المحقق بطبيعة الدولة وبمجرد وجودها تهديدا داخليا صادرا عن مواطنيها. والوقت من أهم هذه الاعتبارات، لأن اليهود سيصبحون على مر الزمن أقل من نصف السكان المقيمين غربي نهر الأردن، وسيكون الفلسطينيون هم من سوف يرغبون في دولة واحدة، ستكون ولا بد منزوعة من طبيعة يهودية ملموسة، إذ لن يسمح العالم لأغلبية صغيرة بحكم أقلية كبيرة لا تملك كامل الحقوق، مع مواصلة القول بأنها "ديمقراطية". وسوف يتم جر إسرائيل إلى الساحة الدولية، مثلها مثل جنوب أفريقيا في حينه، لتجبر على منح الفلسطينيين جنسية كاملة ومتساوية، ليسدل الستار على إسرائيل كدولة يهودية. وإن كانت إسرائيل اليوم قادرة على البقاء مع أقلية عربية نسبتها عشرون بالمئة، مع ما في ذلك من تحد لا يستهان به، إلا أنها حين سيمثل العرب ما يقارب نصف السكان، بل أقلية كبيرة جدا، لن يعود في الإمكان الحفاظ على مثل هذا البقاء.

الأخلاق – إن الاحتلال غير أخلاقي، فكل شعب له حق في حكم نفسه بنفسه، وعليه فإن إسرائيل تسلك مسلكا غير عادل باحتلالها المتواصل التمييزي والقاسي بطبيعته، وهو الاحتلال الذي يُعكس المحتلة أرضه ويسيء إليه حتى لو كان المحتل يحاول السلوك بإنصاف في الظاهر. وكما قال القائد الأسبق للمنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، وهو الذي كان صاحب السيادة الرسمي في الضفة الغربية: "إننا أبطال العالم في الاحتلال"، أي أننا نتقن ذلك وبأقل قدر ممكن من الإساءة إلى المحتلين، ولكن من وجهة نظر المحتلة أرضه والأخلاق الإنسانية بشكل عام، ليس ثمة "احتلال مستنير"، فالاحتلال جوهره يخلق واقعا فيه حكام ومحكومون، ولذلك فيبغض النظر عن مسألة السلوك الشخصي الذي قد يكون أكثر أو أقل إنسانية، هناك الاحتلال والذي هو في جوهره شيء غير أخلاقي. وقد قال أحد الأدباء الإسرائيليين: "أصبحنا دولة سجانين". ولا بد لأي مراقب صادق من التوصل إلى نتيجة واضحة مفادها أن الفلسطينيين هم السجناء الذين لا حول لهم ولا قوة في التخلص من وضعهم المروع، علما بأنه في حالة إسرائيل والفلسطينيين يعتبر الضم أكثر خطورة، لكون

إسرائيل التي أخذت في عام 1948 حصة الأسد من بلدهم، أصبحت اليوم تأخذ أراضيهم لبناء المستوطنات فيها، وتتهب في الواقع البقية المتبقية مما يملكون. ومما يقوله اليسار الصهيوني: "خلال حرب الاستقلال لم يكن ثمة مناص، ولذلك كان الأمر مبررا على قساوته، أما اليوم فهناك مناص، ما يجعل عملية النهب أشد خطورة أضعاف الأضعاف. كان النبي ناثان قد أعرب عن رأيه في نهب آخر ما يملكه الفقير حين خاطب الملك داود، وظلت أقواله سارية اليوم أيضا. كان أحد رجال اليسار الإسرائيلي قد ضمن مقدمة مقال ألفه بعد زيارة قام بها للحواجز المنصوبة في أنحاء الضفة الغربية: "إنها إطلالة على المجتمع الإسرائيلي الذي قبح وجهه بفعل سيطرته التي يفرضا بالقوة بواسطة المستوطنين والأجهزة الأمنية على ملايين الفلسطينيين الذين ضاقوا ذرعا بحكم الأجانب لحياتهم".

البعد الاجتماعي – يدفع المحتلون ثمنا اجتماعيا مروعا، فالاحتلال يأكل الأخضر واليابس ويدمر المجتمع من الداخل، كما أن الجنود يصابون بصدمة لكونهم وهم في التاسعة عشرة من عمرهم يحتكون بالمدينين من نساء وأطفال، ليفتقوا المعايير الأخلاقية، وليصبح المجتمع عنيفا فاسدا. إن الاحتلال يتعارض والطبيعة اليهودية وينافي رغبة الآباء المؤسسين في أن تكون إسرائيل منارة للشعوب. وبغض النظر عما نلحقه بالفلسطينيين من غين وإجحاف، علينا التخلص اليوم قبل غد من الاحتلال الذي ينخر في عظام المجتمع اليهودي ومنهج حياته. وإن لم يكن ذلك محسوسا بشكل سافر، لكون الجيش الإسرائيلي في معظم الأحوال جيشا منضبطا لا يسلك سلوك الجلاوزة (مع بعض التجاوزات هنا وهناك، وهي من الأمور التي لا بد منها في واقع يكون فيه محتل ومحتملة أرضه)، إلا أن السلوك المعقول ظاهرا لا يقل خطورة، إذ نشأ في الدولة "معيار" من سلوك المحتل، دون أن ينتبه الناس إلى أن هذه المسيرة تقود عبر منحدر أملس إلى تدهور أخلاقي وانحطاط اجتماعي، إذ إن "ابتذال الاحتلال" يقوض أسس المجتمع لمجرد كونه مجتمعا من المحتلين، وقد انعكس تحول إسرائيل إلى دولة سجانين سلبيا على المجتمع الإسرائيلي بما لا يقل عن انعكاساته السلبية على الفلسطينيين، وهم السجناء في هذه الرواية. ومن أمثلة ذلك كون اليهود قد توقفوا عن مزاوله الأعمال الجسدية لوجود من يقوم بهذه الأعمال قد أضر بالمجتمع الإسرائيلي أكثر من إضراره بالفلسطيني الذين يعملون عند اليهود، كما أن الاحتلال يفسد السلوك، وهي حقيقة ماثلة للعيان في العن في الحياة اليومية، كما أن الاحتلال يفسد الجنور الأخلاقية، حتى لو كان ذلك غير ملموس حتى الآن، وللحق يقال إن الأمور قد باتت ملموسة هنا وهناك اليوم أيضا.

ولا غرابة، وعلى خلفية هذه الحجج الثلاث الجديدة، أي الديمغرافيا والأخلاق والمجتمع، يكاد جميع رؤساء جهاز الأمن العام – شاباك - في الحاضر والماضي وهم أدري من أي شخص آخر في الأمور الفلسطينية ومدركون للأضرار الأخلاقية والاجتماعية التي ينطوي عليها الاحتلال، يرون أن على إسرائيل الانسحاب من "المناطق" والتعامل مع التهديدات الأمنية عبر حدود سياسية، لا داخل المجتمع الإسرائيلي، وهم يمثلون مجموعة متعددة الميول والمعتقدات، يجمعون أساسا على النصائح نفسها وفي هذا الموضوع بالذات، مع اختلافات طفيفة بينهم، فالمبدأ بالنسبة لهم واضح، ويتمثل في أن الاحتلال يضر بدولة اليهود، ولا أحد أكثر خبرة منهم في هذا الأمر.

النيل من مركز إسرائيل العالمي – تجمع كافة المؤسسات الدولية بدون استثناء على أن الاحتلال غير قانوني وبشكل واضح، ولهذا السبب وكونه غير قانوني، لا يقبل العالم بالسيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، ولن يقبل بها يوما. فالحقيقة أن لا دولة في العالم ولا زعيم في العالم، بل حتى أكبر أصدقاء إسرائيل، قبلوا بالسيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية، وفي الواقع العالمي في بداية القرن الواحد والعشرين، لا وجود في العالم الديمقراطي لأية أقلية واقعة تحت الاحتلال دون حصولها على جنسية كاملة. أما في أماكن أخرى أقل ديمقراطية، فحتى لو كانت الأقلية يتم التعامل معها بقسوة، إلا أنها تملك جنسية، وهو ما لا نجده في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل. وكون إسرائيل تعتبر نفسها جزء من العالم الديمقراطي، يجب عليها أن تلتزم بمعايير هذا العالم، علما بأن الاحتلال يتعارض مع هذه المعايير تمام التعارض، وهو وضع لا يجوز استمراره في نظر المجتمع الدولي، وسوف تدفع إسرائيل في نهاية المطاف ثمنا دوليا باهظا، قد يصل إلى حد المقاطعة الرسمية من جانب الدول. وستتضرر كل علاقاتنا على المدى البعيد، وسوف تخسر إسرائيل أوروبا خسارة كاملة، علما بأن الأخيرة أصبحت اليوم أيضا تعمل ضدها، ولأنها أساسا ترى أن الاستيطان غير قانوني ولا مبرر لاستمرار حكم الفلسطينيين بما يتنافى وكافة قرارات الأمم المتحدة. بل قد أصبحت حتى صحيفة الإيكونومست الهامة تشك في كون إسرائيل دولة ديمقراطية، وهي ليست صحيفة لاسامية، بل هو إصدار حكم قيمي على أساس من الإجماع الدولي. كما ستخسر إسرائيل دعم جزء كبير من الطوائف اليهودية في الولايات المتحدة، وهي في معظمها ذات مواقف ليبرالية وترفض القبول بما تسوقه إسرائيل من مبررات للاحتلال، وثمة دلائل واضحة على ذلك على الأرض، وفي كافة الجامعات وفي كافة استفتاءات الرأي الجديدة الدائرة حول مواقف يهود الولايات المتحدة. وفي الوضع الذي سوف ينجم (وقد أصبحت بوادره بالعيان، كما أوضح السفير الأمريكي في إسرائيل في مطلع عام 2016) ستحكم الولايات المتحدة إدارات لن تدافع عن إسرائيل في الأمم المتحدة، لتلعب إسرائيل في ساحة دولية بالغة الصعوبة دون دعم من الدولة التي تقوم بإنقاذها، وفي المرحلة التالية من هذه المسيرة سيُضرب الاقتصاد الإسرائيلي هو الآخر، وليس وضع المصفاة على السلع الآتية من المستوطنات سوى بداية الطريق الصعب الذي سوف تستسلم فيه إسرائيل للضغط، لتعذر البقاء وحيدة بين الشعوب. قد يكون قول بلعم بن باعوراء "شعب يسكن وحده وبين الشعوب لا يحسب" قولاً سليماً يوم قيل، ولكنه اليوم يمثل وصفاً للكارثة ومن الجدير استخلاص العبر من تجربة جنوب أفريقيا تحت حكم الأبارتهايد.

بل أكثر من ذلك، إنه إثر ما طال الشرق الأوسط من تغييرات خلال الفترة الأخيرة، أصبح غياب الاتفاق هو العقبة الاستراتيجية الوحيدة التي تقف أمام إنشاء علاقة مختلفة مع العالم العربي السني الراغب في العمل مع إسرائيل ضد أعداء مشتركين. وبغياب اتفاق مع الفلسطينيين ليس ثمة علاقات معقولة مع أهم وأثرى الدول العربية ودول العالم الإسلامي، ما يلحق بإسرائيل خسارة فيما يرتبط بهذه العلاقات أيضاً، والتي تعتبر حيوية لمستقبلها لما فيها من أهمية اقتصادية وإمكان الحصول في الوقت الحاضر بالذات على اعتراف عربي شامل بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود معترف بها. إنه تحول تاريخي ليس ثمة ما يحول دون الاستفادة من ثماره سوى أمر وحيد هو حلم عبثي يدور حول "دولة إسرائيل الكبرى" التي تشمل الضفة الغربية.

إن دولة إسرائيل تدفع ثمنا باهظا مقابل سياسة تسيء إلى إسرائيل داخليا ولن يتسنى التمسك بها مستقبلا لشدة الضغوط الخارجية، والسبيل الوحيد إلى تجنب مثل هذه الكوارث التي تشرف عليها إسرائيل يتمثل في التوصل إلى اتفاق حول إنشاء دولة فلسطينية مجاورة لإسرائيل.

الحجج المثارة ضد أنصار الدولة الفلسطينية

يقف فوق مقترح إنشاء دولة فلسطينية تساؤل أساسي من الضروري مواجهته في هذه الأيام، وقد تمثل هذا التساؤل بشيء من الضبابية في كلام لهنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكية ورئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي سابقاً: "ما المنطق وراء إنشاء دولة فاشلة أخرى في الشرق الأوسط في الوقت الذي تتحطم فيه نسبة كبيرة من الدول القائمة فيه، وفيما يظهر أن هذه الدولة لن تكون هي الأخرى رمزا للاستقرار، في حال كانت قابلة للحياة أصلاً؟ إن مثل هذه الدولة تنذر بالمزيد من المتاعب ولن تقود إلى حل أي مشكلة". يقول معارضو الدولة الفلسطينية بأنه من الجدير الإجابة عن هذا التساؤل المبني قبل الخوض في التفاصيل. إن الدولة الجديدة، وإن لم يكن كيسنجر قد أشار إلى ذلك، ستصبح نقطة جذب لمئات الآلاف من اللاجئين الذين انهارت حياتهم في أحداث "الربيع العربي"، فأين يجدون لقمة العيش وما مدى الضغط الذي سيمثلونه على إسرائيل وعلى الأردن؟ إن الدولة الفلسطينية المتعثرة ستصبح مصدراً لمشاكل جديدة أكثر منها مصدراً لحل المشاكل القائمة.

بل أكثر من ذلك، إن الدولة الفلسطينية ستمثل خطراً على استقلال الأردن، لتبتلع المملكة الأردنية في نهاية المطاف، والتي تعيش فيها اليوم أغلبية فلسطينية، لتأتي النتيجة بعد عدة سنوات دولة فلسطينية واسعة ستمتد بين العراق وسلاسل الجبال المطلة على إسرائيل من الشرق. ماذا تعني الدولة المجاورة المعادية بهذا الحجم، والدولة المرتبطة بكافة المصائب التي نراها اليوم في العراق وسوريا، حيث لن يعود الأردن بعد التهام فلسطين له "دولة عازلة" بحمي مجرد وجودها دولة إسرائيل، بل "دولة ممر" تمر عبرها إلى إسرائيل وبخطورة زائدة التهديدات التي يمتلها العالم العربي اليوم وتلك التي سيمثلها مستقبلاً.

أما بالنسبة للحجج نفسها: "إن أشد حجة تضليلاً وإثارة للسخط يقدمها اليسار هي الحجة الأخلاقية الاجتماعية، وكان "الاحتلال مفسد لأخلاق" الدولة والناس، ذلك أنه جدل لا أساس له في الواقع، على غرار الحجج التي أثارها الاتحاد السوفييتي في حينه ضد نشر السلاح النووي في أوروبا، بهدف إثارة لوم الذات لدى مفكرين سانجيين، وذلك في خدمة السياسة الشيوعية. إنها دعاية تستغل بتهم شعور العدل والإنصاف المغروس في قلوب العديد من الإسرائيليين بفضل التربية والثقافة التي تميزان الشعب اليهودي، ولكن لا أساس لها لا في الحاضر ولا في تاريخ الشعب اليهودي أو غيره من الشعوب، إذ لا يجوز لأحد القول بأن البريطانيين كانوا أقل أخلاقية من الألمان عشية الحرب العالمية الثانية، وبعد قرنين ونصف القرن من الاحتلال وبناء الإمبراطورية البريطانية في أنحاء العالم قاطبة. فهل إسرائيل أكثر عنفاً أو فساداً من الولايات المتحدة، وهي الدولة التي لم تحتل أرض غيرها يوماً؟ وعند دراسة الأوضاع وإجراء أية مقارنة بين الأعوام السابقة لسنة 1967 وبين الأوضاع الراهنة، لن يكتشف أحد أن إسرائيل كانت أكثر أخلاقية سنة 1966، بل إن الجيش الإسرائيلي لم يمر بأي تغيير سلبي إثر الاحتلال، ولقد تمت أحداث "خربة خزعة"، وهو عنوان قصة الكاتب سامخ يزهار خلال حرب الاستقلال، وقبل أن يكون هناك أي احتلال، أما اليوم فهي أحداث تكاد تكون مستحيلة الحدوث، وذلك بعد مرور قرابة خمسين سنة من الاحتلال على الجيش الإسرائيلي. لقد تمكن اليسار من حشد العلماء والباحثين ليدعموا هذه الحجة، بدون أي إثبات علمي حقيقي، وقد يكون ذلك أهم نجاح حققه اليسار، لكونه يمثل حجة قوية جداً تؤثر على أي شخص جاد وعلى أي يهودي يُعمل تفكيره، بل هي حجة تزيد مشكلة إسرائيل أمام العالم حدة وتدعم اللاسامية وتخدم أعداء إسرائيل، وهي حجة كاذبة لإسرائيليين من دعاة الخير ظاهراً، يلحق تبنيتها من العالم أضراراً جسيمة بإسرائيل، وهي جزء لا يتجزأ من "صناعة الأكاذيب" العالمية الهادفة أساساً إلى ضرب قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها في الصميم، مما سيجعل من المستحيل في نهاية المطاف بقاء دولة يهودية مستقلة في المنطقة، سواء مع أو بدون "المناطق المحتلة"، وهو الاسم الذي يلصقونه بمناطق أرض الأجداد.

وفي هذه الحجة نقطة ضعف كبيرة أخرى، تتمثل في أنه حتى لو كانت حقيقية، لما كانت ستفضي إلى نتيجة أخلاقية، ذلك أن من يلجؤون إليها، وتطهروا لضميرهم يطالبون بالانسحاب من الضفة الغربية، ليتركوا مواطني فلسطيني المستقبل

لمصيرهم، إذ من الواضح أن الحكم الذي سيسود الدولة المقامة في الضفة سيكون فاسداً، ومن المرجح أن يكون أيضاً متعطشاً للدماء، وسيكون حكماً لا يحترم أبسط حقوق الإنسان، فما بالك بحقوق النساء وأصحاب التوجهات الجنسية المختلفة وغير المسلمين، وهذا ينسحب سواء على حكم حماس أو داعش أو حتى أحد المفسدين ممن يحيطون بمحمود عباس وخلفائه. وسوف تكون دولة متدنية الأداء تنتهك حقوق مواطنيها غير قادرة على ضمان رفاهيتهم، وليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الدولة الجديدة ستكون أفضل من أي حكومة عربية سيئة أخرى، بل بالعكس، فإن اللجوء إلى الحجج الأخلاقية، حتى في حال كانت حقيقية، وهي ليست كذلك، غير مقنع عندما نفكر في البديل الذي يواجهه من سيتحمل النتيجة، أي المواطن الفلسطيني العادي الذي سيدفع ثمننا شخصياً مروعاً. إن فرسان الأخلاق اليساريين، ومن أجل التخلص من أرض إسرائيل الكاملة والمستوطنين، على استعداد للتضحية بالفلسطينيين لحكم مستبد، تحت غطاء من الكلام المنمق والأفكار الليبرالية.

من المؤكد أنه أكثر أخلاقية بكثير دمج العرب القاطنين في الضفة الغربية داخل دولة إسرائيل ومنحهم وبالتدريج والحدز اللذين تستلزمها الظروف وضعا مدنيا كاملا في بلاد اليهود، بدلا من تركهم فريسة لعصابات حماس. ولو كانت الأخلاق هي التي تسدد خطى داعمي تقسيم أرض إسرائيل تقسيما آخر، لكانوا أكثر اهتماما بجيراننا الفلسطينيين بدل الإلقاء بهم تحت أقدام داعش وأمثاله، فالأخلاقية الحقة تقضي بتقديم أفضل الظروف المعيشية الممكنة للفلسطينيين، ولكن ذلك، ولأسف الكثيرين، لا يتأتى إلا تحت حكم اليهود، إذ لن تكون الدولة الفلسطينية سوى دولة أخرى متدنية الأداء سيلعنون فيها يومهم، ليصبح غضبهم موجهاً إلى إسرائيل، وهي الدولة الغنية الجارة اللاصقة بهم والمقامة على أرض يدعون بأنها نهب من عام 1948. فماذا ستجيبهم به إسرائيل بعد هجرها لـ "دعوى الحق" من أجل إنشاء الدولة الفلسطينية المعادية، حين تثور هذه الشكاوى؟ (ثمة من الدول الأوروبية من تعكف على إعداد المرحلة القادمة من الدعاوى الموجهة ضد إسرائيل، وهو ما يستطيع كل من يمعن النظر في تدخل هذه الدول في حياة بدو النقب إدراك أنه هو الاتجاه المتوقع).

أما المقترحات الأمنية الهادفة إلى إتاحة إنشاء الدولة الفلسطينية، بما فيها المقترح المتطور جدا والذي تم تقديمه مؤخرا (من قبل اللواء غادي شامني قائد المنطقة العسكرية الوسطى سابقا) ففيها مواطن من الضعف الجوهري، إضافة إلى إفراطها في التفاؤل باستعداد الفلسطينيين للتعاون في محاربة الإرهاب الموجه ضد الإسرائيليين. ومن أهم ما ينقصها جميعا هو الحلول المطلوبة لحالات محتملة مستقبلا، مثل استيلاء حماس على الدولة الفلسطينية من خلال انتخابات ديمقراطية أو سقوط الحكم الأردني في أيدي الإخوان المسلمين أو جهة إسلامية متشددة أخرى، بل إن الراغبين في إعادة تقسيم الأرض على استعداد، ومن أجل حماية "الدولة داخل حدود أوشفيتس" (وهو ما قاله أبا إيفن بالنسبة لحدود 1967) لاستدعاء جنود أمريكيين لينتشروا في غور الأردن بدلا من جيش الدفاع الإسرائيلي، علما بأنه من غير المؤكد أصلا تولي الأجانب الذين لا يضاهاه مستوى التزامهم مستوى التزام الجنود المدافعين عن دولتهم تنفيذ مثل هذه المهمة الصعبة. ولكن يبدو أن أبرز مواطن ضعف هذا الحل الضعيف يكمن في كونه يقوض أركان العلاقة مع الولايات المتحدة والشعب الأمريكي، بل إنه ليس أقل من عملية إرهابية استراتيجية. لقد كانت القاعدة الرئيسية في العلاقات مع الولايات المتحدة واضحة من حيث أن إسرائيل تطلب من الولايات المتحدة المال والأسلحة المتطورة والدعم في النظام الدولي، ولكن لم تطلب يوما تعريض الجنود الأمريكيين للخطر أو التضحية بهم من أجل إسرائيل. لقد أكدت أقوى مقولة للرئيس أوباما والتي تكررت أكثر من مرة وجوب توفر القدرة لدى إسرائيل على الدفاع عن نفسها بنفسها، وهو مبدأ لا يجوز الخروج عنه، فلو أننا أخطأنا وقمنا بذلك، والقول لمعارض حل الدولتين، ستبدأ مسيرة فقدان الوضع الإسرائيلي الخاص لدى الولايات المتحدة، وهي كارثة تتجاوز مسألة الدولتين، إذ تمس أحد مداميك التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي وتضرب منظورها لأمنها القومي في الصميم، وهو ما لا يجوز الانحدار إليه سعيا وراء تقسيم أرض إسرائيل، بل يمثل دليلا على مدى استعداد أنصار هذا الرأي للتدهور نحو الهاوية.

كما يقول أنصار أرض إسرائيل الكاملة إن الحجة الخاصة بالوضع الدولي لا تصمد أمام اختبار قانوني حقيقي، لكونها تعتمد على مزيج من الجهل التاريخي وتجاهل الوثائق القانونية (ومن ضمنها تقرير وضعه القاضي إدموند ليفي، عضو المحكمة الإسرائيلية العليا). وتاريخيا يتجاهل اليسار الحقيقة الناصعة التي تغير بشكل كامل فهم وضع الفلسطينيين في الضفة الغربية، إذ كانت بريطانيا، وتعويضا لأحد أمراء شبه الجزيرة العربية كان قد قدم لها الدعم خلال الحرب، قد أخذت ما يقارب الثمانين في المئة من أراضي الانتداب الذي أنطقتها به عصبة الأمم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى من أجل إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي، لتتأسس الإمارة على هذه الأرض، لتليها المملكة الأردنية الهاشمية، علما بأن نسبة الثمانين بالمئة تلك كان يمكن أن تحل مشكلة عرب أرض إسرائيل الذين أصبحوا يسمون بالفلسطينيين مؤخرا. إن النظرة غير المنطقية التي تدعم سد الاحتياجات القومية لليهود والفلسطينيين فيما بين النهر والبحر على عشرين في المئة من الأراضي التي خصصت لذلك بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية تمثل نظرة غير ممكنة وغير منصفة.

رغم وجود جدل قانوني كثير التعقيد حول الحقائق وما لها من معنى شكلي، إلا أن الرد على هذه المزاعم قد أعطي فعلا، حيث تم حسم الأمور سنة 1947، بدليل أنه حتى قبل قرار التقسيم الأممي كانت العديد من الدول ترفض وبشتى الحجج تأسيس دولة إسرائيل، ولو أن هذا الرفض نال من عزيمة الجانب اليهودي، لما كان قد توفر الدعم الدولي لإقامة دولة يهودية، فما بالك بكون الحكومة الإسرائيلية تتجرأ على إعلان عاصمتها في أورشليم القدس متغاضية معارضة أفضل

أصدقائنا، وعليه فلو جمعنا قوانا وتوحدنا وأوضحنا مبررات موقفنا بشكل أفضل، فإن الأمور سوف تتحل، بدليل أن لا أحد يطالب بنقل غربي القدس إلى إدارة دولية. ولو عمل الجمهور اليهودي يدا واحدة وخاض النضال سوية، فإن العالم لا بد أن يعترف بحقنا. ولكن مما يؤسف له أسفا شديدا أن الشعب اليهودي تجنب القيام بذلك حتى الآن لينشغل في خصومات داخلية، فما العجب إذن في أن العالم لم يقبل بالموقف الإسرائيلي؟ إن اليسار يضعف الموقف الإسرائيلي في العالم، ليؤسس على هذا الضعف موقفه الذي يقضي بوجود إخلاء القلب النابض من أرض إسرائيل، وهذا ضرب من ضروب اللامبالاة والنفاق.

وإذا كان يبدو أن القول بأن السبيل الوحيد إلى حفظ الطابع اليهودي لدولة إسرائيل يتمثل في الانسحاب من أرض الأجداد هو أقوى الحجج وأشدّها إقناعا، إلا أنه من اللافت أن يكون غير المتدينين والرافضين حتى لسن "قانون القومية" هم بالذات من يخشون على طابع الدولة اليهودي، فيما أولئك الملتمزمون بشدة بالشرائع الدينية لا يخافون ذلك. من الظاهر إذن أن الخوف على "الدولة اليهودية" باعتباره ذريعة يتذرع بها اليسار يتميز بقدر كبير من النفاق، إذ إن الذين يطلقون هذه الحجة بصوت مرتفع هم الرافضون لـ "قانون السبت" وحظر بيع الأطعمة المحرمة في الشريعة اليهودية خلال أيام عيد الفصح. ماذا يقصد هؤلاء إذن حين يتحدثون عن "الدولة اليهودية"؟ إن الحقيقة المجردة تظهر أن الأمر ليس سوى عنصرية ونفاق، فهم لا يروق لهم مشاهدة العرب أو لقاءهم، ولذلك لا يترددون في ترك الفلسطينيين بأيدي حكم قاس من حيث الحرص على حقوق الإنسان، وهم لا تهتمهم "الدولة اليهودية" بقدر ما يريدون عددا أقل من العرب من حولهم، وهم شديدي الخوف من أعداد كبيرة من العرب في الدولة التي يعيشون بها، ومن أسباب ذلك عدم تأكدهم من هويتهم اليهودية وقدره أولادهم على التمسك بيهوديتهم داخل مجتمع أكثر اختلاطا. أما لو كان مظهر العرب مماثلا لمظهر النرويجيين ومظهر بناتهم مماثلا لمنظر السويديات، لكان رفضهم للاندماج معهم أقل بكثير، وهو ما يسمى "عنصرية"، أما الباقي فمجرد تمثيل أدوار للأغراض الدعائية.

وبالنسبة للخطر السكاني، أي جمع العرب واليهود في دولة واحدة باعتبار الجميع مواطنين متساوين، يقول العديد من أنصار اليمين إنهم لا يرون أية مشكلة في الأمر، لكون عدد الفلسطينيين أقل بكثير من الأعداد المتداولة (حيث لا يزيد عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية عن مليون ونصف المليون نسمة، مقابل عدد أكبر من ذلك بمليون شخص متداول في أوساط المنظومة الأمنية الإسرائيلية)، لذلك من الواضح أن الموضوع يمثل خطرا أمنيا أقل بكثير من وجود دولة لحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين (وقد تكون "الدولة الإسلامية" أيضا داخلة في هذه المعادلة، على تلال الضفة الغربية).

لقد أثبتت التجارب المترامية والواقع أن الشعب اليهودي المقيم في أرض أجداده قد أُنذر أكثر من مرة بالخطر السكاني المائل أمامه، ولكن هذه المقولة المتشائمة لم تتجسد يوما، إذ تبين أن الفلسطينيين يهربون في أوقات الحرب، ليبعد "الخطر"، ثم بدأت موجة الهجرة الكبيرة من الدول الإسلامية والأوروبية، ليبعد شبح التهديد مرة أخرى، وعند تفسخ الاتحاد السوفييتي سنة 1989 استقبلت إسرائيل مليون يهودي، وهو تطور آخر لم يكن قد دخل في الحسابات التي اعتمدت عليها هذه التكهانات. أما الآن فإن خبراء السكان المتشائمين يتغاضون عن احتمالات هجرة أعداد من اليهود الأوروبيين إلى إسرائيل، وعمما يضمه المستقبل من مراحل عصبية قد تمر بها الولايات المتحدة، تدفع بأعداد من اليهود إلى الهجرة إلى إسرائيل. كما يتجاهل الإحصائيون المتشائمون كون معدل أطفال العائلة اليهودية يشهد تناميا، فيما يشهد المعدل في العائلات العربية تراجعا (وقد نشرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية في تشرين الثاني / نوفمبر 2016 معلومة ملفتة بهذا الخصوص، تفيد بحدوث تراجع كبير للتكاثر الطبيعي عند العرب داخل الخط الأخضر، مقابل تنامي هذا التكاثر عند اليهود بالمقارنة مع الوضع السائد في مطلع القرن الحالي، حيث تساوى المعدلان ليلغا 3.1 أطفال). لقد أخطأوا في حساباتهم في السابق وهم مخطئون بالنسبة للمستقبل، حيث الوقت يعمل لصالح اليهود اقتصاديا وعسكريا وسكانيا. وعليه يطالب أنصار اليمين بالكف عن الانشغال بالتساؤل عن "ماذا سيفعل الوقت"، لأن الوقت سيفعل ما نقره ونفعله نحن.

وإجمالا يقول أنصار أرض إسرائيل الكاملة بأن اليسار على استعداد للتخلي عن "الحق"، وتسليم أرض أجدادنا وأساس بقائنا، بحيث يصبح "صهيونيين بلا صهيون"، وذلك بفعل الملل (والذي انعكس في مقولة إيهود أولمرت رئيس الوزراء السابق: "مللنا من الانتصار"، علما بأن أولمرت ينظر إليه اليمين على أنه رمز الانحطاط الإسرائيلي)، واستجداء لحسن ظن من لا يحبون دولة اليهود في مطلق الأحوال. وللتخلص عن تلك الأجزاء من أرضنا يرضى اليسار بالمخاطرة بمجرد بقاء الدولة، لأنه، وداخل "حدود أوشفيتس" المسماة "الخط الأخضر"، لن يطول بقاء الدولة اليهودية، فهي حدود لا يمكن الدفاع منها عن الدولة، كما أن اليسار، ولشدة خوفه من التعامل مع الطابع اليهودي للبلاد ومع هويته اليهودية، مستعد للتخلي عن صميم أرض إسرائيل وقلبها النابض، لتصبح القيمة الوحيدة التي تحرك مؤيدي الدولتين هي الحصول على الراحة في حياتهم الخاصة وحياة الدولة على الصعيد الدولي وعلى المدى القصير، وهو ما لا يعتبر قيمة أصلا ولا ينطوي على أي رؤيا مستقبلية.

خلاصة ما يراه كل من الطرفين سبيلا أفضل

يقول اليسار بأن فصصا صارما لقرارات المجتمع اليهودي في البلاد منذ بدأ يتنامى بقيادة الحركة الصهيونية يثبت أننا كلما توصلنا إلى حلول وسط مع الطرف الآخر، كان النجاح حليفنا، والمثال الأمثل على ذلك هو موافقتنا على قرار التقسيم الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر 1947. أما من أصر على "كل شيء أو لا شيء" فهم العرب وكانوا هم الخاسرين، وهذا المبدأ يجب أن نسير عليه مستقبلا أيضا، أما إذا غيرنا التكتيك وأصررنا على كل شيء، فسنخسر كل شيء. وقد كان ذلك المصير الذي آلت إليه على امتداد التاريخ اليهودي الحركات المسيحانية التي غضت الطرف عن المسألة الأخلاقية.

أما اليمين فيقول بضرورة الإصرار، لأننا حين نصر، يقبل الطرف الآخر بموقفنا وبالواقع المعاش على الأرض، وإن كان رغما عنه. ومثال ذلك كون أحد من عرب دولة إسرائيل لا يحلم اليوم في نيل الاستقلال، كما يحترس العرب الإسرائيليون من الضلوع في الإرهاب، لذلك يجب الإصرار على دولة الأجداد، لكوننا قد عدنا إلى صهيون من أجلها، وبدون "دعوى الحق" لا شرعية لليهود في الوجود هنا. أما تحقيق الحق التاريخي فمبرر بل مصيري من الناحية القيمة، فما بالك بالناحية الأمنية، إذ إن إسرائيل بدون الضفة الغربية عرضة للأخطار وإغراء للأعداء.

هذا خلاصة مرتبة لمواقف الداعمين والرافضين – الداعمين لدولة إسرائيل من البحر حتى نهر الأردن من جهة، ومؤيدي تقسيم البلاد وإنشاء دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.

ماذا يقول العالم؟

إن العالم في الغالب لا ينشغل بالتفاصيل ولا يهتم بجميع القضايا المختلف عليها، ليقترص اهتمامه على مجالين فقط: الاستنكار المطلق وغير القابل للتأويل والشامل لجميع قادة العالم وبدون استثناء تقريبا، لاستمرار الاستيطان من جهة، والاستنكار الواهن للإرهاب الفلسطيني والدعوة الخافتة إلى اعتراف الفلسطينيين بدولة إسرائيل من جهة ثانية.

ومع ذلك، من الممكن وصف "رأي العالم"، ولو بشكل عام، حول القضايا المشار إليها:

يبدو أن معظم دول العالم (ذات الصلة منها) تقبل رفض إسرائيل تطبيق "حق العودة" للفلسطينيين، وذلك إدراكا من هذه الدول لأن إسرائيل لا تستطيع استقبال أعداد كبيرة من الفلسطينيين، وأنه يجب في نهاية المطاف تمكينها من اتخاذ القرار بنفسها حول الأعداد التي يمكنها استقبالها، لذلك فإن العالم سيسمح لإسرائيل بعدم قبول "مطلب العودة"، وإن كان يطالب بلقطة إنسانية.

ينظر العالم إلى الأمن على أنه مشكلة حقيقية، وإلى المخاوف الإسرائيلية على أن لها ما يبررها، وقد أوضح العنف المكثف خلال "الربيع العربي" منذ عام 2010 ونتائج انسحاب إسرائيل من غزة سنة 2005 للكثيرين أنها مشكلة حقيقية، لا ذريعة تدرع بها إسرائيل. وعليه، فإن جانبا من المطالب الأمنية الإسرائيلية ستنال قبول العالم (ومنها نزع المناطق من السلاح)، على أن يتم وضع سقف زمني يحد من فترة تطبيقها، أو تتولى قوات من الخارج مسؤولية التطبيق الفعلي (مثل الوجود العسكري الأجنبي على امتداد نهر الأردن). وسيعرض الأمريكيون خيارات معقدة تجمع بين التكنولوجيا والقواعد والأنظمة (وربما نشر قوات أمريكية أيضا) باعتبار ذلك حلا للمشكلة التي تلقى منهم التفهم. ولو شيدت إسرائيل سورا عاليا بينها وبين فلسطين، فسوف يبدي العالم تفهمه وسيدعم ذلك.

أما فيما يخص الحدود المستقبلية، فإن الأغلبية العظمى من العالم تقف موقفا أقرب من الموقف الفلسطيني القائل بأن خطوط وقف إطلاق النار لعام 1949، أي الخط الأخضر، هي أساس الحدود المستقبلية بين الدولتين. وبخلاف قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 المتخذ في تشرين الثاني / نوفمبر 1967، والذي أرسى أسس معادلة "الأرض مقابل السلام" داعيا إلى انسحاب إسرائيل من مناطق محتلة منذ حرب الأيام الستة، وليس من كافة المناطق، يدرك الجميع أنه ستكون هناك عملية لتبادل الأراضي، ولكنهم كلهم تقريبا يرون بأن يكون التناسب بينها 1:1.

أما في قضية أورشليم القدس، فإن العالم يرى وجوب أن يكون جزء منها عاصمة لفلسطين المستقبلية، مع وجود فهم لمدى تعقيد مسألة "الحوض المقدس" وجبل الهيكل في وسطه. وسوف يتوافق العالم حول وحدة أورشليم القدس مع وجود سيادة دولية على البلدة القديمة، على أن يتولى اليهود مسؤولية الحي اليهودي ومنطقة حائط المبكى كجزء من تلك السيادة. ومن المرجح أن يدعم العالم حلا تبقى فيه السيادة على الحوض المقدس ضبابية، حيث لن تسلم لأي جانب، على أن تتشارك جهات في العالم العربي (الأردن؟) والعالم الأجنبي (الأمم المتحدة؟) في هذه السيطرة.

ولكن العالم يختلف حول ضرورة أن يعترف الفلسطينيون كجزء من الاتفاق بكون إسرائيل دولة يهودية. ومن المحتمل قبول العالم بالصيغة التي اقترحها الفرنسيون، والتي تنص على أن "إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي". ويبدو أن عددا ملموسا من دول العالم سيقبل بمطلب إسرائيل بأن يكون الاتفاق عند توقيعه قد وضع حدا لأي مطلب آخر من

الطرفين، ليمثل نهاية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي (بل ربما النزاع العربي اليهودي، وذلك بشكل علني، وقد يكون ضمن قرار ملزم تتخذه الأمم المتحدة).

ورغم غياب أي جهة في العالم تقبل بشرعية مواصلة إسرائيل السيطرة على الضفة الغربية، إلا أنه ليس ثمة من يطالبها بالانسحاب أحادي الجانب وبدون اتفاق موقع عليه مع السلطة الفلسطينية، وهو ما يزيد من الضغوط الدولية التي تمارس على إسرائيل بشكل رئيسي للتفاوض وصولاً إلى اتفاق وتجنب أي إجراء من شأنه وضع العراقل على طريق المفاوضات وتطبيق نتائجها، وهو ما يعطل شدة رفض العالم لإقدام إسرائيل على مواصلة البناء في أورشليم القدس وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، حيث يعتبر البناء إجهازاً على إمكانية إجراء أي مفاوضات مستقبلاً، ذلك أنه لن يبقى ما يمكن التفاوض حوله حين تكون معظم الأراضي قد أقيمت عليها المستوطنات.

استنتاجات شخصية

سيحسم الجمهور الإسرائيلي المسألة في رأيي المتواضع على مستويين:

1. المستوى الأيديولوجي: ما الأهم؟ هل هو "أرض الأجداد"، وهي الأصل والسبب في عودة اليهود إلى أرض إسرائيل، بحيث تمثل إعادة السيادة اليهودية فيها وعليها هدفنا القومي وأساس شرعية نضالنا العسير، أم هي اتفاق يخلص إسرائيليين من "الاحتلال" وحكم شعب أجنبي، وهما ظاهرتان مثيرتان للفساد تتعارض والجوهر اليهودي. وإذا كان صحيحاً أن هناك قلة من الناس فقط تحركهم الأيديولوجية ويتخذون قراراتهم على أساسها، إلا أنهم هم الذين يستدرجون عدداً كبيراً من الناس لما يتطلون به من وزن نوعي.
 2. المستوى العملي: ما هو أهن الشرين؟ أهو "هضم" ما بين مليونين وأربعة ملايين (تقريباً) من العرب وتحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية تتضمن أقلية عربية (تتفاوت درجات معاداتها لإسرائيل) تبلغ نسبتها ما بين خمسة وثلاثين وأربعين في المئة من السكان، أم هو الحرب مع دولة لن تسلّم يوماً بوجود إسرائيل، لتبذل كل ما تستطيع لضربها، وهي الدولة التي تبعد مسافة كيلومترين اثنين من قلب أورشليم القدس وأقل من خمسة وعشرين كيلومتراً من تل أبيب، وتطل على المنطقة الوسطى من إسرائيل من فوق، وهي الدولة التي يحتمل كونها دولة عربية أخرى عاجز على أداء وظائفها تقوم بتحريض مواطني إسرائيل العرب على تقويض أسس الكيان الذي كانوا ينتمون إليه طوال عقود؟
- في رأيي المتواضع ومن خلال نظرة فاحصة للمقاربتين يبدو أنه يجوز القول إن أنصار أرض إسرائيل الكاملة يفقدون إلى رد حقيقي على التهديد السكاني الذي من شأنه جعل دولة اليهود تتحل أو إيجاد دولة أبارتهايد يتعامل العالم معها تعامله مع جنوب أفريقيا، إذ حين يتم النظر المتعمق إلى مقترحات اليمين للتعامل مع هذه المشكلة يتبين أنهم لا يميزون بين المطلوب والمرغوب، وبين الأحلام والواقع.

وفي الوقت نفسه وبالقدر نفسه، لا يملك دعاة الدولة الفلسطينية رداً حقيقياً على حالة تسيطر فيها حماس أو داعش على الدولة الفلسطينية أو على الأردن، ولا عندهم رد على التهديد الأمني الإرهابي المترتب على ذلك، كما وعلى تعذر الدفاع عن إسرائيل في حدود عام 1967 إذا اقتضت الحاجة. أما الشخصيات الأمنية المتعددين الداعمين لإنشاء دولة فلسطينية، فغير قادرين على تقديم حلول جيدة لهذه المشاكل، إذ حين يخوضون التفاصيل الفنية والمشاكل العملية، يتضح فشلهم في التفريق بين رأيهم المهني وموقفهم السياسي، وهو موقف مشروع طبعاً.

مسألة التوقيت والواقعية

يكاد الجميع يتفق على أن المسائل المشار إليها ليست واردة اليوم، إذ يبدو في الجانب الفلسطيني أن محمود عباس يشعر بأنه يحقق تقدماً جيداً في القناة الدولية من جمعية عامة ومؤسسات دولية، دون أن يدفع أي ثمن، لكونه لا يطالب بتقديم تنازلات في هذه الألفية. إن محمود عباس على غير استعداد لتحمل المسؤولية التاريخية عن التنازلات التي يوجبها التفاوض، حتى لو حقق مكاسب إقليمية كبيرة، بل يبدو أنه ليس على استعداد لتولي المسؤولية المترتبة على إنشاء دولة، ذلك أن تحقق الدولة سيفقده ذريعة "الاحتلال الفاسي" التي تسمح بالتهرب من العمل الممل المضني المرتبط بإنشاء دولة وإدارة شؤونها، إذ سيكون عليه بدون "الاحتلال" الذي يحول ظاهراً دون ترتيب البيت، مواجهة اتهامات حول الفساد المحيط به باعتباره عقبة كأداء حقيقية في وجه نمو المجتمع والدولة الفلسطينية، وعليه فمن الأريخ لعباس استمرار الوضع الحالي ومواصلته لدوره كحاكم غير ملتزم بأية مسؤولية حقيقية، علماً بأن عدم رغبته في خوض عملية بناء الدولة الفلسطينية عملياً كان أهم أسباب فصله لرئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، وهو الوحيد الذي كان يعترزم جاداً إنشاء دولة، وانشغل في بناء مؤسسات الدولة المستقبلية، رافضاً التعاون مع المنظومة الفاسدة التي أصبحت تحيط بعباس. هذه الخلاصة المؤلمة لما يتعلق برغبة عباس في الشروع في التفاوض يناسب على ما يبدو المجموعة المحيطة به أيضاً، ويرجح أن يتبع خلفه المجهول المسلك نفسه، لو كان أحد أعضاء تلك

المجموعة. إن الحركة الوطنية الفلسطينية تمر بأزمة مزدوجة: أزمة قيادة وأزمة تعود إلى فقدان طريق مفهوم الوطنية، كما تمثل ذلك في أحداث "الربيع العربي"، علما بأن الفلسطينيين ليسوا خارج هذه المسيرة، بل بالعكس إذ إن وطنيتهم أكثر ضعفا بكثير منها في المجتمعات العربية الأخرى التي تستند إلى تقاليد تاريخية وتاريخها كدول أطول بكثير من تاريخ المجتمع الفلسطيني، وهو مصدر قوة حماس وجاذبيتها، والتي تجمع بين الحل الوطني والشأن الديني، مثلها مثل أي حركة تعود جذورها إلى الإخوان المسلمين.

أما من وجهة النظر الإسرائيلية، ولا سيما أولئك المحرّكون برغبة وضع حد للنزاع، فمن المهم التأكيد أن العديد من الفلسطينيين لم يتخلوا عن رغبتهم في القضاء على دولة إسرائيل باعتبارها دولة يهودية. وقد أجدت وصف هذه المقاربة عضوة الكنيست حنين الزعبي بالذات، إذا كنا نفهم جيدا قولها بأن لا مفر من الاعتراف بأننا بعيدون جدا عن الاتفاق، حيث قالت:

"تقوم رؤياي على العدل والتحرير، ولا أريد أن أقول ما هي المعادلة، هل تتمثل في دولة واحدة أم دولتين، فهي بالنسبة لي مسألة فنية، ولكن حتى لو كنا نتحدث عن دولتين، لا يمكن أن تكون أي منهما يهودية، بل يجب أن تكون كلتاهما ديمقراطيتين. لا يمكننا القبول بفكرة الدولة اليهودية. يتحدث البرنامج السياسي للحزب الذي أمثله عن دولتين، إحداهما دولة جميع مواطنيها، وهي دولة غير صهيونية ولا هي يهودية، وحدودها حدود 1948. وإلى جانبها ستأسس دولة فلسطينية تتمتع بحق العودة. ولو رغبت الدولتان الديمقراطية، بما في ذلك حق العودة والقدس عاصمة لفلسطين، في تنمية العلاقات فيما بينهما والتوصل إلى تفاهم كدولة واحدة، فهذا ممكن، ولكن لا يمكنني القبول بدولة واحدة والإبقاء على المستوطنين والمستوطنات في الضفة الغربية، بل هو حق العودة ودولتان ديمقراطيتان ولا شرعية للصهيونية أو للدولة اليهودية، وعندها سيصبح في الإمكان اتخاذ القرار فيما إذا كانت هذه المبادئ تناسب دولة واحدة أم دولتين - هذا لا يهمي".

لقد صاغت بشكل بارع ما كنت قد سمعته من مفكرين فلسطينيين وأشرت إليه أعلاه: إن المشكلة تكمن في مجرد وجود الدولة اليهودية في الشرق الأوسط، لا في حجمها وحدودها.

أما من الجانب الإسرائيلي، فيبدو أنه لا سبيل اليوم إلى عرض شيء على الفلسطينيين يصلح أساسا لقبولهم بإجراء حوار جاد، ناهيك عن التوصل إلى اتفاق بمعنى الكلمة، إذ ليس ثمة إسرائيلي جاد يقبل بإعطاء شيء مما يسميه الفلسطينيون "حق العودة" وبالكميات التي تستطيع جهة تمثيلية فلسطينية التوقيع عليها، كما يصعب تصور رئيس وزراء إسرائيلي يقدم للفلسطينيين جبل الهيكل ويتخلى عن غالبية المستوطنات في آن واحد، في الوقت الذي يرفض فيه الفلسطينيون الاعتراف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي والتوقيع على أن النزاع قد انتهى بالنسبة لهم وليس لهم ولن تكون لهم مطالب أخرى. إن الرأي العام الإسرائيلي لن يوافق على تنازلات قد تترتب عليها كارثة أمنية مثلما تترتب على اتفاق أوسلو، ولن يتمكن أي قائد يميني من تمرير اتفاق يقبل به الرأي العام، إلا في حال تضمن الاتفاق حلا أمنيا قويا، ولو خضع هكذا لاتسقاء شعبي، سيمر وبأغلبية ليست بضئيلة، كما أن إقراره في استفتاء عام سيحد من معارضة جهات يمينية لتطبيقه على الأرض، بما في ذلك معظم المستوطنين. ولكن وكما قيل يجب أن يتضمن عنصرا أمنيا هاما ومقنعا من الناحية المهنية، وهو اتفاق لن يسهل التوصل إليه مع الطرف الآخر.

وتشير دراسة عملية في الوقت الراهن، وربما لسنوات غير قليلة قادمة، إلى كون الطرف الآخر يفقد القاعدة الضرورية لتطبيق الاتفاق، ولذلك فالاتفاق لن يفيد حتى لو تم توقيعه، ومن أسباب ذلك أن عباس الذي تجاوز عمره الثمانين ليس له خلف يستطيع تولي المسؤولية مستقبلا، ما يجعل أي اتفاق يوقع معه كلاما فارغا، بل من المتوقع أن يمر الطرف الآخر بفترة من الفوضى العارمة عند غياب عباس، وكأنها تماثل مشهدا آخر من مشاهد صور "الربيع العربي" المفزعة، وقد يسقط بعدها الحكم في أيدي حماس، بل قد يسقط في أيدي "الدولة الإسلامية". وفي مثل هذه الحال هناك حاجة فعلية إلى برمجة كيفية تولي إسرائيل للمسؤولية عند غياب عباس، لكيلا تبدو الضفة الغربية وكأنها سوريا، وهو على ما يبدو تحد أكثر واقعية وأقرب زما من التعامل مع اتفاق سياسي يتم توقيعه مع الفلسطينيين.

ولكن ثمة سبيل من شأنه تغيير الموقف وهو مسار التعاون الإقليمي، فلو كانت الدول السنية الراغبة في استمرار الوضع القائم، أي احتواء إيران ووقف "الدولة الإسلامية" وباقي تنظيمات الإسلام الراديكالي ستجد لتوجد إطارا مهما كان هشاً يجمعها بإسرائيل وبشراكة أمريكية (لا يحتمل قيام مثل هذا الإطار بدون مشاركة أمريكية جدية)، فقد يصبح في الإمكان دفع القيادة الفلسطينية الحالية باتجاه مائدة التفاوض تحت هذا السقف. أما سلوك الاتجاه المعاكس، أي التوصل إلى اتفاق إسرائيلي فلسطيني تتغير في أعقابه العلاقات بين إسرائيل ودول المنطقة، فهو مشروع تم اقتراحه وفشل المرة تلو الأخرى منذ قرابة عقدين، بل إنه من حيث المبدأ، يعرقل المفاوضات مع الفلسطينيين لكونه يرفع من قيمتهم باعتبارهم من يملك مفتاح التغيير الإقليمي، ما يزيدهم تعنتا. إن هذه المقاربة لم تعد مناسبة لأوضاع المنطقة الحالية، علما بأنها حين أثرت كان يبدو أن إسرائيل في حاجة إلى دول المنطقة لتزداد قوة وتحظى بالشرعية الإقليمية. أما اليوم، وفي ضوء أوضاع العالم العربي، فمن الصعب تصورها كعنصر يضيف مثل هذه

الشرعية، كما أنه يحتمل أن تكون غالبية الدول العربية قادرة على الاستفادة من التغيير العلني للعلاقات، ويقدر لا يقل عن إسرائيل، وعليه فمن المفيد التفكير في الحراك الإقليمي بما هو أكثر تناسبا مع الأوضاع الحالية في الشرق الأوسط، دون الاستسلام لمبادرات الماضي في وقت تغير فيه الواقع بشكل كامل.

وفي الوقت الحالي لا تلوح في الأفق أية فرصة عملية لاستئناف المفاوضات، ما يوحي بأن أقوى حجج اليسار وأقربها من الواقع تتمثل في أن اليمين، وبمواصلته للمسيرة الاستيطانية بلا قيود تقريبا، يحول دون التفاوض مستقبلا، وهي كذلك الحجة التي يثيرها الأجانب المهتمون في القضية. وفي اعتباري أنه لو تبنت الحكومة في المستقبل اتفاقا مع الفلسطينيين وتم إبرامه في الكنيست ثم في استفتاء عام، سيكون في الإمكان القيام بأي عملية إجلاء سكاني تقريبا يطلب تنفيذها في الضفة الغربية، ولكن من الواضح في الوقت نفسه أن هناك احتمالا في أن تكون عملية الإجلاء السكاني مكثفة إلى حد رفض أي حكومة إسرائيلية تولي مسؤولية تنفيذها، ولذلك فالقول بأن استمرار العملية الاستيطانية في أماكن معينة وبكميات معينة من شأنه الحيلولة دون مفاوضات مستقبلية قول له أهميته، ولكن هذا عين ما يريد اليمين التوصل إليه، أي القضاء على أية فرصة في إجراء مفاوضات مستقبلا، ولذلك لا تؤثر عليه مقولة اليسار هذه. ويحتمل أن يساعد دخول إدارة أمريكية جديدة اليمين على تطبيق مشروعه هذا، لأنه من المرجح أن تكون الإدارة الأمريكية الجديدة أكثر تسامحا حيال أعمال البناء الإسرائيلية في الضفة الغربية، حتى لو كانت ستعلن أنها تفضل توصل الطرفين إلى اتفاق مشترك.

تحليل المقترحات الأحادية الجانب والجزئية التي احتلت العناوين مؤخرا:

من المناسب وصف الوضع الحالي بأنه مراوحة في المكان يواكبها الإرهاب من هذا النوع أو ذاك، حيث تحول من إرهاب الانتحاريين في فترة 2001-2004 إلى إرهاب السكاكين وإطلاق النار المتفرق في 2016. وقد أثبت الواقع خلال سنين عديدة أن الإرهاب لا صلة له بوجود مسيرة سياسية أو غيابها، إذ كان يحيا عياش، وكان من أكبر الإسرائيليين الفلسطينيين، بعد اتفاق أوسلو، يعمل بموافقة عرفات في الوقت الذي كان فيه رابين وبييرس يخوضان مفاوضات مكثفة مع الفلسطينيين. وحتى حين يسود الهدوء، فهو ليس سوى هدوء موهوم مشروط بقدرات جهاز الأمن العام - شاباك - والجيش الإسرائيلي على إحباط العمليات الإرهابية، وليس ناتجا عن قرار فلسطيني ملزم بتجنب الإرهاب. ويخلو التاريخ القصير منذ اتفاق أوسلو من أي دليل على أن الدخول في مفاوضات سياسية قد أوقف الإرهاب أو حد منه. وإذا كان الإعلام الإسرائيلي الداعم لاتفاق أوسلو قد أسمى ذلك، وتلطيفا للعبارة، "ضحايا السلام"، إلا أنه كان إرهابا ليس إلا.

لذلك لا عجب في أن يكون سوء الأحوال قد ولد عند عدد غير قليل من الإسرائيليين شعورا بالضييق، علما بأن اليأس والعجز عن الإشارة إلى وسيلة مفيدة لإحداث تغيير ينشأتان مقترحات تهدف إلى الترويج لمختلف الرؤى، كل بحسب مزاجه، وذلك تحت ستار "الإجراءات الجزئية التي تصلح ردا على المصاعب الحالية"، ولكن دراسة هذه العروض بإسهاب تدل على أنها لا تتضمن حلا ولو لمشكلة واحدة، بل ليس فيها ما يزيل ولو صعوبة واحدة.

يقول دعاة الدولة الفلسطينية بأنه رغم تعذر التوصل إلى حل كامل، إلا أنه يجب الاقتراب منه بخطوات محسوبة، وهناك من يقول بوجوب تحقيق ذلك بموافقة الطرفين، فيما ثمة من يقول بأنه يمكن اتخاذ مثل هذه الخطوات حتى بدون اتفاق، لما في مجرد القيام بها من خدمة لإسرائيل. ويبدو أن أصحاب هذه المقترحات على استعداد لدفع ثمن باهظ مقابل تقدم زهيد في الاتجاه الذي يؤمنون به، أي التقدم بخطوات صغيرة نحو دولة فلسطينية مستقلة دون اعتبار للثمن، وأساسه ثمن الانشقاق داخل المجتمع الإسرائيلي، بل إن الانتقادات الموجهة إلى إسرائيل في المجالين الأخلاقي والاجتماعي، والمجالين السياسي والدولي، لن تقل قيد أنملة كنتيجة لاجتثاث المجتمعات الإسرائيلية في بعض الأراضي وإبقائها في أخرى، دون التوصل المسبق إلى رسم مشترك للحدود، وهو ما تضمنه أحد هذه المقترحات وتميزت بعض المقترحات الأخرى بطابع مماثل. إن مثل هذا الإجراء فيه ما يدعم الإرهاب، لأنه حين يهرب اليهود، تكون مطاردهم وإلحاق الخسائر بهم أسهل عمليا ونفسيا، مما تكون في وضع يكونون فيه متمسكين بقوة بالأرض حريصين على جعلها أرضا مزهرة. وسوف يدفع مقترحو الإجراءات الأحادية الممهدة للانفصال كامل الثمن الداخلي أمام الجناح اليميني في المجتمع الإسرائيلي من جهة، ولن يحققوا شيئا لا عند الطرف الدولي ولا عند الطرف الفلسطيني من جهة ثانية، كما يفيد أن نحفظ في الذاكرة ما كان داعمو الانسحاب الأحادي الجانب من غزة (ما يسميه اليمين "الطرْد") يعلنون به ذلك الإجراء من أنه سيكسب إسرائيل تعاطف العالم، وقد يكون ذلك قد تحقق لشهور معدودة لا أكثر.

أما اقتراح الطرف الآخر بتطبيق القانون الإسرائيلي أو السيادة على المنطقة ج وحدها، دون تقرير شكل التسوية في نهاية المطاف، لكون العرب سكان المنطقة ج قلة قليلة، فيما يقم فيها اليهود جميعا، فيعاني من العلة ذاتها وبنفس درجة الخطورة، بل قد تكون أكثر شدة، إذ إن الثمن سيكون باهظا جدا على امتداد مجال علاقات إسرائيل مع العالم، والذي سيدفع بعضه إلى اتخاذ قرارات أشد خطورة بكثير، سواء قولا أو فعلا، وإلى حد توسيع نطاق مقاطعة

إسرائيل. ذلك في الوقت الذي لن تحقق إسرائيل فيه أي مكسب عدا عن الشعور الطيب للمستوطنين وأنصارهم العاطفين. أما من الناحية العملية فلن يقدم مثل هذا الإجراء سوى القليل جدا حتى للإسرائيليين المقيمين في المنطقة، هذا إن لم يضرهم، إذ إن جهاز الأمن العام مثلا يسهل عليه أكثر العمل ضمن منطقة تقع تحت سيادة القائد العسكري وليس الكنيست، علما بأن من أهم مصالح اليهود المقيمين في المناطق هو الأمن، ومن الواضح أنه سيتأثر سلبا بانتقال المسؤولية من الجيش إلى الشرطة فيما تقل حرية عمل جهاز الأمن العام. لقد كانت إسرائيل بعد سن "قانون أورشليم" بهدف تقوية المدينة تملك حجة قوية حول أورشليم لكونها العاصمة الإسرائيلية، لا مجرد "مستوطنة" أخرى، مما يمنع استنكار إسرائيل بسبب أي حي جديد في المدينة، وكأنه يعني بناء الوحدات السكنية على تلة جرداء في أطراف الضفة الغربية. أما تطبيق القانون الإسرائيلي على المنطقة ج فسيزيل هذا الفارق، بحيث لن يعود العالم يقبل تعليقات إسرائيل، ليعمل من منطلق اعتقاده بأن الهدف الحقيقي من اقتراح اليمين ليس سوى القضاء على أي احتمال للتفاوض المستقبلي، حيث يدرك الجميع أنه قرار حول دولة ثنائية القومية تحت مسمى آخر، لأنه من الواضح أنه بعد مثل هذا الضم أو تطبيق القانون الإسرائيلي على الأرض، لن يبقى أحد في الجانب الفلسطيني يفكر في التفاوض مع إسرائيل. كما سُنظر إلى هذه الإجراء على أنه خداع وعكس ما يصرح به رئيس الحكومة الإسرائيلية حول رغبته في التفاوض من أجل الوصول إلى اتفاق حول دولتين لشعبين. وفي حال كانت ثمة رغبة في الدولة ثنائية القومية هي الغالبة (وتتضمن الوثيقة الحالية عرضا لما يتحلى به من منطق وفائدة من جهة، وأضرار من جهة ثانية)، فإنه من الأجدر الاستعداد لذلك، بدلا من التسلل والتلصص. كما أن إجراءات اليمين القائمة على التصريحات لا غير تفننر إلى معنى عملي يذكر بالنسبة إلى المستوطنين، ولكنها في المقابل ذات احتمال لإلحاق أضرار كبرى بدولة إسرائيل سياسيا وإعلاميا.

وفي رأيي المتواضع أنه بدل القفز من شفا الهاوية (والتي يشعر الكثيرون في إسرائيل بأنها واقفة عليها) إلى الهاوية التي تقود إليها هذه المقترحات كل بطريقتها الخاصة بها، يجدر التركيز في الوضع الحالي على إدارة النزاع، إذ يفضل عند الوقوف على شفا الهاوية مراوحة المكان وتجنب خطو خطوة إلى الأمام.

وهو أيضا سبب سلامة رفض المبادرة الفلسطينية وباقي الأفكار التي تخطر بين الحين والآخر في بال المجتمع الدولي، لكون معظمها لا تمت للواقع بصله. إن من بين أولئك الذين ارتكبوا خطأ ضخما في ليبيا وألحوا بالعراق كارثة ليست بالهينة، من يعتقدون بأنهم أعلم ممن يعيش في المنطقة بما هو أسلم وأجدر فعله، علما وثقة منهم بأنهم ليسوا من سيدفع ثمن الخطأ. وإذا كان ذلك صحيحا على الدوام، فإنه أصح اليوم أضعاف الأضعاف، وحين يتعرض الشرق الأوسط بأسره لعاصفة، بحيث تقود التغييرات التي يمر بها، وفي نسبة ملموسة من الحالات، إلى شفا الهاوية، وإلى حروب لا نهاية لها ومأس جماعية قد تصل إلى حد القتل الجماعي. أما حالة الفلسطينيين، وإذا قيست بأحوال إخوانهم في أنحاء الشرق الأوسط، فهي أفضل بكثير. وفي هذه الظروف، ومن ضمنها الخلافات العميقة بين الفلسطينيين، إضافة إلى هشاشة كيان فلسطيني مستقل محشور بين إسرائيل والأردن، ومجرد من القيادة الجديدة والمؤسسات السياسية القوية، يمكن للقرارات "الكبيرة" أن تقضي إلى كارثة فلسطينية وإلى فوضى ونيران ستلتهم كلا من المجتمعين وتقضي على ما بينهما. وعليه فإن تأجيل العلاج الجذري المفروض فيه أن يتمخض عن اتفاق إسرائيلي فلسطيني شامل حول إقامة دولة فلسطينية مستقلة، والاستعاضة عنه في الوقت الحالي، فضلا عن وسائل تحسين ظروف حياة الفلسطينيين، بإجراء الاستعدادات لتغيير دور إسرائيل في حال دخلت السلطة الفلسطينية دوار لا مخرج منها عند غياب محمود عباس. ويجدر هنا محاولة الاستفادة من أسباب موجة الإرهاب الأخيرة والتفكير في كيفية الاعتدال بدوافع الإرهاب الشعبي والذي يمثل بعضه ثمرة من ثمار التحريض الفلسطيني. ومن المهم إيجاد الوسائل الكفيلة بتسهيل تعامل إسرائيل مع الأجواء المعادية التي تسود أماكن مختلفة من العالم، والتي يقوم جانب كبير منها على زعم كون إسرائيل لا تقول الحقيقة حين تعلن رغبته في التفاوض، لكونها في الوقت نفسه تقطع الطريق على أية إمكانية للتفاوض مستقبلا، وذلك من خلال بناء المستوطنات. يبدو اليوم أن أي مفاوضات مع الفلسطينيين مآلها الفشل لسعة الفجوات القائمة بين الطرفين، وفي حال نجحت المفاوضات فعلا وتم إنشاء دولة فلسطينية، ستكون دولة فاشلة أخرى. إنه فعلا ليس الوقت المناسب لإجراء تجربة ذات احتمال ضئيل في النجاح فيما تعتبر الأضرار الناجمة عن فشلها جسيمة.

خلاصة

إن السؤال الحقيقي المائل أمام من يريد الخوض في الموضوع لا يتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية من عدمها، فهو أمر غير واقعي في الوقت الحالي وعلى المدى المنظور، بل ينطوي على أخطار في الظروف التي يمر بها الشرق الأوسط حاليا، فالعالم العربي غارق في فوضى عنيفة تملي سيطرة إسرائيلية فعالة على أراضي الضفة الغربية. إن السؤال المائل أمامنا اليوم هو هل تريد إسرائيل الاحتفاظ بإمكان التفاوض مستقبلا على حل، أم تعمل على قطع الطريق على جميع الاحتمالات عبر توسيع المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية والدخول في مسيرة غير قابلة للتوقف تقضي إلى تكون دولة ثنائية القومية، علما بأن المقترحات المثارة سواء من اليمين أو من اليسار

والقاضية باتخاذ إجراءات أحادية، ستولد وضعاً أسوأ لإسرائيل، ومن جهتي نظر أصحاب الموقفين على السواء. ولو تم فعلاً تطبيق هذه المقترحات فإن إسرائيل ستدفع الثمن كاملاً تقريباً عن إجراء أحادي صعب التطبيق، سواء داخلها أو خارجياً. أما المكاسب فقليلة جداً إن وجدت فعلاً.

وفي رأيي المتواضع أنه من الواجب الأخذ في الاعتبار وفي أي إجراء سيتم اتخاذه أن إسرائيل ولكونها تتعرض للكثير من التهديدات، فمن الأهمية بمكان أن تقترح سبيلاً يحظى بأقصى قدر من الإجماع داخل المجتمع اليهودي، بل إن مدى هذا الإجماع أهم من حيثيات المقترحات ذاتها، وذلك لضرورة الحفاظ على صمود المجتمع اليهودي في إسرائيل وصيانة قدرته على صد الضغوط مستقبلاً، إذ إن أعظم الأخطار كامن في حدوث انشقاق بين أبناء الشعب الواحد، ومن الأفضل للحيلولة دون حدوث ذلك التخلي عن مبادئ هامة، يكاد جميعها يكون أقل أهمية من وحدة الدولة اليهودية في دولة إسرائيل. ثمة من يقول بأن ما ينقص هو "القيادية"، وقد تحولت هذه العبارة إلى كناية عن الرضوخ لمطالب الفلسطينيين والضغوط الدولية تحت قيادة اليسار الإسرائيلي، وكأن من يتخذ قراراً بالنزول عند رغبة الفلسطينيين وإنشاء دولة فلسطينية، يعتبر أكثر "قيادية" ممن يقرر التقدم ببطء أو بسرعة نحو الدولة ثنائية القومية. إنني أقترح التخلي عن مناقشة قضية "القيادية" وهي مناقشة تروق للييسار ولكنها تفتقر إلى أساس في الواقع، والانصراف لمناقشة البدائل نفسها، لأنه وإن كان كل منها يتطلب "القيادية"، غير أن التوصل إلى إجماع يستلزم قيادية أكبر.

إن اليمين الاستيطاني/المسيحاني واليسار الذي لا يشعر بأن اليهود لهم حق في البلاد فعلاً يشكلان أقليتين في المجتمع الإسرائيلي، ومن طرفي الطيف. أما وسط المجتمع اليهودي في البلاد فيتضمن أغلبية كبيرة تريد حلاً، ومستعدة للتنازل من أجل ذلك على الحق في بقاع واسعة من البلاد، ولكن بشرط عقد اتفاق يضمن الأمن والهدوء في دولة لا تزيد فيها الأقلية الفلسطينية عن نصيبها من السكان اليوم، علماً بأن السبيل السياسي الوحيد لتطبيق هذا الاستعداد في المستقبل، وهو ليس واقعياً في الوقت الحالي، يمر عبر قصر البناء على الكتل الاستيطانية والاحتفاظ ببقية الأرض في انتظار توفر قيادة فلسطينية أخرى. ولكن في الوقت نفسه لا يجوز لإسرائيل المخاطرة بكيانها اليوم عبر اتخاذ خطوات تمس بأمنها لمجرد إرضاء دعاة التفاوض بأي ثمن، لأنها مخاطرة تتنافى والمنطق السليم.